

القول المفيد في تفسير آيتي الوطء والمحيض

إعداد

دكتور / سيد عبد الحميد فتح الباب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي الأمين. وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فإن العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة سنة من سنن الله في خلقه. وقد رغب الشرع في الزواج وحث عليه لأنه يهدف بالمجتمع إلى أن يكون مجتمعاً عفيفاً ينبذ الرذيلة ويتمسك بالفضيلة ويعرف أنسابه وأحسابه ويصل رحمه ويصون عرضه.

وقد تناول الشرع هذه العلاقة بالتنظيم، فجعل للرجل حقوقاً وللمرأة حقوقاً.

فمن حقوق الرجل القوامة والطاعة والتأديب والعدة، ومن حقوق المرأة الصداق والنفقة والمعاشرة بالمعروف والعدل وعدم الوطء أثناء الحيض وعدم الوطء في الدبر.

والناظر إلى تلك الحقوق يجد أن منها ما يجوز التنازل عنه ومنها ما لا يجوز التنازل عنه.

فما يجوز التنازل عنه الصداق، وما لا يجوز التنازل عنه العدة وعدم الوطء في الدبر وأثناء الحيض.

وقد وردت آيات مجملة لبعض الأحكام المتعلقة بالزوجين منها ما فصلته آيات أخرى، ومنها ما فصله النبي ﷺ.

ومن هذه الآيات المتعلقة ببعض الأحكام الخاصة بالزوجين قوله تعالى:- ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٢٢٢)

نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم
واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين ﴿٢٢٣﴾.

وقد خرج العلماء من هاتين الآيتين بعدة نتائج شرعية تناولتها من
خلال البحث. وقد قمت في هذا البحث المتواضع ببيان آراء العلماء وذكر
أدلتهم وترجيح ما أراه جديراً بالترجيح بالأدلة من هذه الآراء في المسائل
التي اشتد فيها الخلاف بين العلماء ،،

والله ولي التوفيق ،،

خطة البحث

ويتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول: الحيض وما يتعلق به، وتحت مباحث :-

المبحث الأول: مناسبة الآية لما قبلها.

المبحث الثاني: أسباب النزول.

المبحث الثالث: التحليل اللغوي.

المبحث الرابع: القراءات.

المبحث الخامس: التفسير.

المبحث السادس: مسائل متعلقة بالحيض.

١- أسماء الحيض.

٢- صفات الحيض.

٣- الأحكام المترتبة على الحيض.

٤- مدة الحيض.

٥- ما يجب اعتزاله من المرأة أثناء الحيض.

٦- لماذا تعتزل الحائض ولا تعتزل المستحاضة.

٧- متى يحل قربان المرأة.

٨- صفة الغسل.

٩- الأمر بالإتيان بعد الطهر للندب لا للوجوب.

١٠- الاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿من حيث أمركم الله﴾

١١- لماذا قدمت كلمة التوابين على المتطهرين.

الفصل الثاني: الوطء وما يتعلق به.

المبحث الأول: مناسبة الآية لما قبلها.

المبحث الثانى: أسباب النزول.

المبحث الثالث: التحليل اللغوى.

المبحث الرابع: التفسير.

المبحث الخامس: مسائل متعلقة بالوطء.

١- اختلاف المفسرين فى معنى قوله تعالى: ﴿أنى شئتم﴾.

٢- العزل.

٣- حرمة وطء النساء فى الأدبار.

أولاً: من نسب إليهم القول بالإباحة.

ثانياً: من القائلين بالتحريم.

ثالثاً: مذهب الشيعة.

رابعاً: مجمل القول.

الخاتمة وأهم النتائج.

الفصل الأول

الحيض وما يتعلق به

أولاً : - الآية :

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٢٢٢)﴾^(١).

المبحث الأول

مناسبة الآية لما قبلها

الآية عطف على جملة «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ» بمناسبة أن تحريم نكاح المشركات يؤذن بالتنزه عن أحوال المشركين وكان المشركون لا يقربون نساءهم إذا كن حيضاً وكانوا يفرطون في الابتعاد منهن مدة الحيض فناسب تحديد ما يكثرو وقوعه من الأحوال التي يخالف فيها المشركون غيرهم، ويتساءل المسلمون عن أحق المناهج في شأنها والباعث على السؤال أن أهل يثرب قد امتزجوا باليهود واستنوا بسنتهم في كثير من الأشياء، وكان اليهود يتباعدون عن الحائض أشد التباعد بحكم التوراة، ففي الإصحاح الخامس عشر من سفر الأوابين «إِذَا كَانَتْ امْرَأَةٌ لَهَا سِيلٌ دَمًا فِي لَحْمِهَا فَسَبْعَةُ أَيَّامٍ تَكُونُ فِي طَمْثِهَا وَكُلُّ مَنْ مَسَّهَا يَكُونُ نَجَسًا إِلَى الْمَسَاءِ وَكُلُّ مَا تَضَطَّجَعُ عَلَيْهِ يَكُونُ نَجَسًا إِلَى الْمَسَاءِ وَكُلُّ مَنْ مَسَّ

(١) البقرة ٢٢٢ - ٢٢٣.

فراشها يغسل ثيابه ويستحم بماء، ويكون نجساً إلى المساء وإن اضطجع معها رجل فكان طمئنها عليه يكون نجساً سبعة أيام».

وذكر العلامة القرطبي أن النصارى لا يمتنعون من ذلك وقال العلامة محمد الطاهر ابن عاشور ولا أحسب ذلك صحيحاً فليس فى الإنجيل ما يدل عليه، وإن من قبائل العرب من كانت الحائض عندهم مبعوضة فقد كان بنو سليح أهل بلد الحفر، وهم من قضاة نصارى إذا حاضت المرأة أخرجوها من المدينة إلى الرىض^(١) حتى تطهر وفعلوا ذلك بنصرة ابنة الضيزن ملك الحضر، فكانت الحال مظنة حيرة المسلمين فى هذا الأمر تبعث على السؤال عنه^(٢).

(١) الرىض: ماحول المدينة والجمع أرياض المعجم الوجيز ط الأثيرية .

(٢) تفسير التحرير والتنوير للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور ج ٢ ص ٣٦٤ - بتصرف.

المبحث الثانى

أسباب النزول

(١) روى مسلم وأبو داود بسنديهما عن أنس رضى الله تعالى عنه قال: « كانت اليهود إذا حاضت امرأة منهن لم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها فى البيوت، فسئل النبى ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فأمرهم النبى ﷺ أن يؤاكلوهن ويشاربوهن، وأن يكونوا معهن فى البيوت، وأن يفعلوا كل شىء إلا النكاح، فقالت اليهود « ما يريد محمد أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا فيه » فجاء « عباد بن بشر » و « أسيد بن حضير » إلى رسول الله ﷺ فأخبراه بذلك وقالوا يا رسول الله: أفلا ننكحهن فى المحيض؟ فتمعرو وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أنه غضب عليهما فاستقبلتهما هديه من لبن، فأرسل لهما رسول الله ﷺ فسقاهما، فعلما أنه لم يغضب (١).

(٢) عن زنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوها فى البيوت، فسأل أصحاب النبى ﷺ، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الآية، فقال اصنعوا كل شىء إلا النكاح (٢).

(١) مسلم ج ١ ص ٢٤٦ ح ٣٠٢ كتاب الحيض / سنن أبى داود ج ١ ص ٦٧ ح ٢٥٨ برنامج حاسوبى الألفية فى الحديث إصدار المكتبة الألفية للسنة النبوية.

(٢) أسباب النزول لعبد الفتاح القاضى ط دار المصحف، أسباب النزول للسيوطى ص ٣٠ - ط دار التحرير - القاهرة سنة ١٣٨٢هـ، تفسير النسفى ج ١ ص ١٤٢ - ط الأميرية.

وأخرج البارودي في الصحابة من طريق أبي إسحق عن محمد ابن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس أن ثابت بن الدحداح سأل النبي ﷺ، فنزلت ﴿ويسألونك عن المحيض﴾ الآية وأخرج ابن جرير عن السدي نحوه. (١)

(٣) عن انس ابن مالك أن اليهود، والمجوس كانوا يبالغون في التباعد عن المرأة حال حيضها، والنصارى كانوا يجامعون ولا يبالون بالحيض، وأن أهل الجاهلية كانوا يقولون مثل قول اليهود، والمجوس، وكانوا إذا حاضت المرأة، لم يؤاكلوها، ولم يشاربوها، ولم يجالسوها على فراش، ولم يساكنوها في بيت كفعل اليهود والمجوس، فستل رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله هذه الآية، فأخذ المسلمون بظاهر الآية، فأخرجوهن من بيوتهن، فقال ناس من الأعراب: يا رسول الله البرد شديد، والثياب قليلة، فإن آثرناهن بالثياب، هلك سائر أهل البيت، وإن استأثرنا بها، هلك الحيض، فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما أمرتكم أن تعتزلوا مجامعتهم إذا حضن ولم آمركم بإخراجهن من بيوتهن كفعل الأعاجم» فلما سمع اليهود ذلك قالوا: هذا الرجل يريد ألا يدع شيئا من أمرنا إلا خالفنا فيه فجاء أسيد، ابن حضير وعباد ابن بشر إلى رسول الله فقالا: يا رسول الله ﷺ إن اليهود تقول كذا وكذا، أفلا ننكحهن في المحيض، فتغير وجه رسول الله حتى ظننا إنه غضب عليهما، فخرجا، فجاءته هدية من لبن، فأرسل رسول الله إليهما فسقاهما فعلمنا أنه لم يغضب عليهما (٢).

(١) أسباب النزول للسيوطي ص ٣٠.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض (٣٠٢) باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، وراجع تفسير اللباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٦ - ط دار الكتب العلمية، والتفسير الكبير ج ٣ ص ٣٤٢.

المبحث الثالث التحليل اللغوي

﴿يسألونك عن الحيض﴾

- يسألونك: فعل وفاعل ومفعول.

والسؤال: إما لاستدعاء معنى فى نفس المسؤل (وهذا يتعدى بنفسه تارة وبـ عن أخرى كما فى هذه الآية) ، وإما لاقتضاء مال فيتعدى لاثنين بنفسه نحو سألت زيدا مالا ، وقد يتعدى بـ «من» .

الحيض: الحيض، وهو مصدر، يقالك حاضت المرأة حيضا ومحاضا ومحیضا فهي حائض، وحائضة أيضا، ونساء وحيض وحوائض.

ومعروف أن التحوين فرقوا بين (حائض) ، (حائضة) فالمجرد من تاء التأنيث بمعنى النسب، أى: ذات حيض، وإن لم يكن عليها حيض، والملتبس بالتاء لمن عليها الحيض فى الحال، وهذا فى كل صفة مختصة بال مؤنث نحو: طامث ومرضع وشبههما^(١).

والحيضة: المرة الواحدة والحيضة الخرقه التي تستثفر^(٢) بها المرأة، وقيل الحيض عبارة عن الزمان والمكان، وعن الحيض نفسه، وأصله فى الزمان والمكان مجاز فى الحيض. والتقدير يسألونك عن الوطء فى زمن الحيض أو فى مكان الحيض مع وجود الحيض^(٣).

(١) اللباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٤ ط دار الكتب العلمية.

(٢) الاستثفار: ان تشد المرأة فرجها بخرقه عريضة، أو قطنه تحتشى بها وتوثق

طرفها فى شئ تشده على وسطها فتمنع سيلان الدم/ القرطبي ج ٢ ص ٨٨٩، لسان العرب.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ج ١ ص ٩٤ - ط الدعوة.

وأصل الكلمة من السيلان والانفجار، يقال: حاض السيل وفاض وحاضت الشجرة أى سالت رطوبتها، ومنه الحيض، أى الحوض، لأن الماء يحيض إليه أى يسيل^(١)، وقال الزجاج: حاضت المرأة تحيض حيضا ومحاضا فهو كالمجىء، والمبيت. وأصله السيلان: يقال حاض السيل وفاض.

قال الأزهري: ومنه قيل للحوض حوض لأن الماء يحيض إليه أى يسيل، والعرب تدخل الواو على الياء، لأنهما من جنس واحد^(٢).
الحيض هو الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة، لا على سبيل المرض أو الولادة، ولونه أسود خائر تعلوه حمرة، تترك له الصلاة والصوم، وغيرهما مما أتى به الدليل^(٣).

أما الاستحاضة: فهي الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل المرض، لا على سبيل الصحة أو الولادة، وهو عرق انقطع، سائله دم أحمر، لا انقطاع له إلا عند البرء منه، ولا تترك بسببه صلاة ولا صوم.

(١) القرطبي: ج ٢ ص ٨٨٩ - ٨٩٠ ط الريان، لسان العرب.

(٢) روح المعاني للأوسى ج ٢ ص ١٢١ - ط دار الفكر، والتفسير الكبير لفخر الدين الرازي ج ٣ ص ٣٤٢.

(٣) استنبط العلماء من الآية والأحاديث النبوية عدة أحكام تتعلق بالحائض منها - حرمة الصلاة أثناء الحيض - حرمة الصيام - حرمة الطواف - حرمة قراءة القرآن - حرمة مس المصحف وحمله - حرمة اللبث في المسجد والاعتكاف فيه - حرمة الاعتداد بالأشهر - حرمة الوطء في الفرج - حرمة الطلاق في الحيض.

والثالث من الدماء: دم النفاس وهو الدم الخارج من فرج المرأة عقب الولادة، وتترك له ما يترك بسبب الحيض^(١).
أذى: هو أى شىء تتأذى به المرأة وغيرها (أى برائحة دم الحيض وغيرها).

الأذى مصدر من: أذاه يؤذيه إذا وإذاءً، ولا يقال فى المشهور إذاء وحمله على المحيض للمبالغة، والمعنى المقصود منه المستقذر وبه فسر قتادة^(٢).

وقال عطاء، وقاتدة، والسدى: هو أذى، أى: قدر^(٣). واعلم أن الأذى فى اللغة ما يكره من كل شىء^(٤).

وتأتى كلمة الأذى ويراد بها معان متعددة:

- أ- القول المكروه ومنه قوله تعالى ﴿لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى...﴾ أى بما تسمعه من المكروه. ومنه قوله تعالى «ودع أذاهم...» أى أذى المنافقين لا تجازهم إلا أن تؤمر فيهم.
- ب- الضرر غير الجسيم قال تعالى ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ...﴾
- ج- الشوك والحجر، وما أشبه ذلك^(٥). ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى حديث الإيمان و «أدناها إمطة الأذى عن الطريق».

(١) القرطبي: ج ٢ ص ٨٩٠ - ٨٩٣.

(٢) روح المعاني للألوسى ج ٢ ص ١٢١ - ط دار الفكر.

(٣) أخرجه الطبري فى تفسيره (٣٧٤/٤) عن قتادة والسدى وذكره السيوطى فى الدر المنثور ١٠/٤٦٣ عن قتادة وزاد نسبه لعبد الرزاق.

(٤) الباب فى علوم الكتاب لابن عادل ج ٤ ص ٦٧ - ط الكتب العلمية، والتفسير الكبير ج ٣ ص ٣٤٣.

(٥) القرطبي ج ٢ ص ٨٩٣ - ٨٩٤.

د - فى الحديث «وأميطوا عنه الأذى» (١) يعنى الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد، يحلق عنه يوم سبوعه.

«وقيل المراد بالأذى فى الآية الضرر لكنه لا يخلوا عن نظر، فإنه لو كان هو الضرر بعينه لصح مقابله مع النفع كما ان الضرر مقابل النفع وليس بصحيح، يقال: دواء مضر وضار، ولو قيل دواء مؤذ أفاد معنى آخر، فالظاهر أن الأذى هو الطارىء على الشئ غير الملائم لطبعه فينطبق عليه معنى الضرر بوجه». (٢).

«فاعتزلوا النساء فى المحيض».

- الاعتزال هو أخذ العزلة والتجنب عن المخالطة والمعاشرة. يقال: عزلت نصيبه إذا ميزته ووضعته فى جانب بالتفريق بينه وبين سائر الأنصبا. (٣).

والاعتزال : التنحى عن الشئ والاجتناب له واعتزل الشئ واعتزل عنه بعد وتنحى. والمراد باعتزال النساء اجتناب مجامعتهن، لا ترك المجالسة أو الملامسة فذلك جائز. وإنما أسند الفعل إلى الذات للمبالغة كما فى قوله تعالى «حرمت عليكم أمهاتكم» (٤).

النساء: اسم جمع للمرأة لا واحد له من لفظه، والمراد به هنا الأزواج كما يقتضيه المخاطب به الرجال، وإنما يعتزل من كان يخالط (٥).

(١) صحيح البخارى ج ٥ ص ٢٠٨٢ ح ٥١٥٤ عن سليمان بن عامر/الألفية.

(٢) تفسير الميزان للطباطبائى بتصرف ج ٢ ص ٢١٦ - ط الأعلمي طهران.

(٣) تفسير الميزان ج ٢ ص ٢١٧.

(٤) روح المعانى للأوسى ج ٢ ص ١٢١.

(٥) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٦.

فى المحيض: أى فى زمن الحيض إن حملت المحيض على المصدر،
أو فى محل الحيض إن حملته على الاسم^(١)، وكلا الوجهين جائز لأننا
نحتاج إلى اعتبار المكان فى قوله « قل هو أذى » أى موضع أذى ونحتاج
لاعتبار الزمان كما فى قوله تعالى « فاعتزلوا النساء فى المحيض »
لركاكة قولنا فاعتزلوا فى موضع الحيض^(٢).

ولا تقربوهن: (قرب) الشئ قربا، وقربانا دنا منه وباشره.

فى القرآن الكريم « ولا تقربا هذه الشجرة »^(٣).

(قرب) الشئ قرابة، وقربا، ومقربة، دنا. فهو قريب ويقال قرب منه،
وقرب اليه.

وقال ابن العربى: سمعت الشاشى فى مجلس النظر يقول إذا قيل
لا تقرب بفتح الراء كان معناه: لا تلبس بالفعل، وإن كان بضم الراء كان
معناه: لا تدن منه^(٤).

والمراد بالنهاى عن القرب اجتناب مجامعتهن. وهو تقرير للحكم
السابق لأن الأمر بالاعتزال يلزمه النهاى عن القربان وبالعكس فيكون كل
منهما مقورا وإن تغايرا بالمفهوم فلذا عطف أحدهما على الآخر، وفيه بيان
لغاياته فإن تقييد الاعتزال بقوله سبحانه « فى المحيض » وترتبه على كونه
أذى يفيد تخصيص الحرمة بذلك الوقت، ويفهم منه عقلا انقطاعها بعده،
ولا يدل عليه اللفظ صريحا بخلاف حتى يطهرن^(٥).

(١) الصابونى ج ٢ ص ٢٩٢ -، المعجم الوجيز ص ٤١٧، القرطبى ج ٢ ص ٨٩٤.

(٢) الألوسى ج ٢ ص ١٢١.

(٣) البقرة (٣٥).

(٤) المعجم الوجيز ص ٣٩٦ - القرطبى ج ٢ ص ٨٩٦.

(٥) الألوسى ج ٢ ص ١٢٢.

يطهرن: طهر طهرا وطهارة: نقي من النجاسة والدنس، وطهر: برى،
من كل ما يشين، وطهرت الحائض أو النفساء: انقطع دمها (١).

والطهر بضم الطاء مصدر معناه النقاء من الوسخ والقذر وفعله طهر
بضم الهاء، وحقيقة الطهر نقاء الذات. (٢)

يطهرن: بالتشديد بمعنى يغتسلن بالماء.

تطهرن: أى اغتسلن بالماء.

فأتوهن: أتى أتيانا ومأتى: جاء، وأتى: قرب ودنا، وأتى المكان
والرجل: جاءه، وأتى الأمر: فعله (٣).

والمرأ هنا إباحة قربانهن.

(١) القرطبي ج ٢ ص ٣٩٦، التفسير الكبير ج ٢ ص ٣٤٩.

(٢) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٧.

(٣) الوجيز ص ٥.

المبحث الرابع القراءات

بين أهل التفسير القراءات التي وردت في الآية وما ترتب عليها من أحكام شرعية فقالوا:

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب الحضرمي، وحفص عن عاصم «حتى يطهرن» خفيفة من الطهارة، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل «يطهرن» بتشديد الهاء والطاء وفتحهما. (١)

وقد اختلف العلماء في ترجيحهم لهذه القراءات:

١- رجح الطبري قراءة التشديد وقال: «هي بمعنى يغتسلن لإجماع الجميع على تحريم قربان الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر، وإنما الخلاف في الطهر ما هو؟ هل هو الغسل أو الوضوء، أو غسل الفرج فقط» (٢)

وقد رد عليه العلامة ابن عاشور فقال «هو مردود بأن لا حاجة إلى الاستدلال بدليل الإجماع ولا إلى ترجيح القراءة به، لأن اللفظ كاف في إفادة المنع من قربان الرجل امرأته حتى تطهر بدليل مفهوم الشرط في قوله «فإذا تطهرن» (٣).

(١) راجع تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٦، وتفسير اللباب ج ٤، ص ٧٤، والكبير ج ٣ ص ٣٤٩.

(٢) راجع تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٦، بتصرف.

(٣) راجع التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٨.

ورده ابن عطية بقوله: «كل واحدة من القراءتين تحتل أن يراد بها
الاعتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه» واستطرد قائلاً
«وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة التشديد مضمناها الاعتسال، وقراءة
التخفيف مضمناها انقطاع الدم أمر غير لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع» (١).
وقال العلامة ابن عادل: «وفي رد ابن عطية عليه نظر؛ إذ لو حملنا
القراءتين على معنى واحد للزم التكرار» (٢).

٢- قال الإمام المبرد «قراءة يطهرن بالتشديد لأن الوجه أن تكون
الكلمتان بمعنى واحد يراد بهما جميعا الغسل».

وقد عقب العلامة ابن عاشور بقوله «وهذا عجيب صدوره منه فإن
اختلاف المعنيين إذا لم يحصل منه تضاد أولى لتكون الكلمة الثانية مفيدة
شيئاً جديداً» (٣).

٣- قال الإمام أبو علي الفارسي «قراءة التخفيف أرجح إذ هو ثلاثي
مضاد لطمث وهو ثلاثي» (٤).

وقد ذكر العلامة ابن عاشور كلاماً نفيساً وفق فيه بين القراءتين
للخروج بحكم واحد.

وهو «لما ذكر أن المحيض أذى علم السامع أن الطهر هنا هو النقاء من
ذلك الأذى فإن وصف حائض يقابل بطاهر وقد سميت الأقرأ أصهاراً، وقد
يراد بالتطهر الغسل بالماء كقوله تعالى: ﴿فيه رجال يحبون أن
يتطهروا﴾ فإن تفسيره الاستنجاء في الخلاء بالماء فإن كان قوله تعالى

(١) راجع تفسير ابن عطية للآية.

(٢) الباب ج ٤، ص ٧٤.

(٣) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٧.

(٤) راجع تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٦، تفسير الباب ج ٤، ص ٧٤.

(فإذا تطهرن بعد ذلك شرطا ثانيا دالا على لزوم تطهر آخر وهو غسل ذلك الأذى بالماء، لأن صيغة تطهر تدل على طهارة معاملة، وإن كان الثاني كان قوله «فإذا تطهرن» تصريحاً بمفهوم الغاية ليبني عليه قوله «فأتوهن»، وعلى الاحتمال الثاني جاءت قراءة «حتى يطهرن» بتشديد الطاء والهاء فيكون المراد الطهر المكتسب وهو الطهر بالغسل. ويتعين على هذه القراءة أن يكون مرادا منه مع معناه لازمه أيضا وهو النقاء من الدم ليقع الغسل موقعه بدليل قوله قبله «فاعتزلوا النساء في المحيض» وبذلك كان مآل القراءتين واحداً.. (١)

المبحث الخامس

التفسير

﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾

صدر هذا السؤال بالواو عطفًا على ما سبق من أسئلة وردت في وقت واحد هي « ويسألونك عن اليتامى » ، « ويسألونك ماذا ينفقون » ، « ويسألونك عن المحيض » خلافاً للأسئلة التي تقدمت عن هذه الأسئلة فلم تصدر بالواو لأنها صدرت في أوقات متفرقة (١).

والمراد من السؤال عن المحيض السؤال عن قربان النساء في المحيض بدلالة الاقتضاء ، وقد علم السائلون ما سئلوا عنه والجواب أدل شيء عليه (٢).

وقال « يسألونك عن المحيض » أي الحيض أو مكانه ماذا يفعل بالنساء فيه (٣).

﴿ قل هو أذى ﴾

قال العلامة ابن عادل: « قوله » هو أذى « فيه وجهان: أحدهما: قاله أبو البقاء: « أن يكون ضمير الوطء الممنوع » وكأنه يقول: إن السياق يدل عليه وإن لم يجز له ذكر.

والثاني: أن يعود على المحيض، قال أبو البقاء: « ويكون التقدير: هو سبب أذى » وفيه نظر، فإنهم فسروا الأذى هنا بالشئ القدر، فإذا أردنا

(١) اللباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٧ - ، والكبير للفخر الرازي ج ٣ ص ٣٤٢ - بتصرف.

(٢) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٥.

(٣) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للرقائق الخفية ج ١ ص ١٧٩ ط دار إحياء الكتب العربية.

بالمحيض نفس الدم، كان شيئاً مستقذراً فلا حاجة إلى تقدير حذف مضاف» (١).

الأذى ما يؤذى به من مكروه فيه، وسمى المحيض أذى لنتنه وقذره ونجاسته (٢) وقال عطاء والسدى وقتادة أذى قذر (٣) وقال أبو السعود أى شئ يستقذر ويؤذى من يقربه نفرة منه وكراهة له (٤).

قال العلامة ابن عاشور: «ابتدأ جوابهم عما يصنع الرجل بامراته الحائض فبين لهم أن الحيض أذى ليكون ما يأتى من النهى عن قربان المرأة الحائض نهياً معللاً فتلقاه النفوس على بصيرة وتتهياً به الأمة للتشريع فى أمثاله، وعبر عنه بأذى إشارة إلى إبطال ما كان من التغليظ فى شأنه وشأن المرأة الحائض فى شريعة التوراة وقد أثبت أنه أذى منكر ولم يبين جهته فتعين أن الأذى فى مخالطة الرجل للحائض وهو أذى للرجل وللمرأة» (٥).

قال العلامة ابن عادل: - «يحتمل أن يكون قوله (هو أذى) أى سبب الأذى قالوا: لأن من جامع فى المحيض، قد يحصل له فى ذكره وأنثيه تفتيح وقروح» (٦).

وقال الراغب: فى قوله تعالى (هو أذى) تنبيه على أن العقل يقتضى تجنبه، كأنه قيل الحيض أذى وكل أذى متحاشى. منه ولما كان

(١) الباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٧.

(٢) تفسير آيات الأحكام للسائس ج ١ ص ١٣٥ ط العلمية.

(٣) مفاتيح الغيب للفخر الرازي ج ٣ ص ٣٤٣ ط الإيمان.

(٤) الفتوحات الإلهية ج ١ ص ١٧٩.

(٥) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٥.

(٦) الباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٧.

الإنسان قد يتحمل الأذى ولا يراه محرماً صرح بتحريمه بقول (فاعتزلوا النساء).

قال العلامة ابن عاشور: قوله «فاعتزلوا النساء في الحيض» تفريع الحكم على العلة، والاعتزال التباعد بمعزل وهو هنا كناية عن ترك مجامعتهم، والمجورور بفي وقت محذوف والتقدير: في زمن الحيض. والنساء اسم جمع للمرأة لا واحد له من لفظه، والمراد به هنا الأزواج كما يقتضيه لفظ اعتزلوا المخاطب به الرجال، وإنما يعتزل من كان يخالط. وإطلاق النساء على الأزواج شائع بالإضافة كثيراً نحو: يانساء النبي، ويدون إضافة مع القرينة كما هنا فالمراد اعتزلوا نساكم أي اعتزلوا ما هو أخص الأحوال بهن وهو المجامعة» (١).

قال الفخر الرازي: «اعلم أن أكثر المفسرين من الأدباء زعموا أن المراد بالحيض هاهنا الحيض، وعندى أنه ليس كذلك، إذ لو كان المراد بالحيض هاهنا الحيض لكان قوله تعالى: «فاعتزلوا النساء في الحيض» معناه فاعتزلوا النساء في الحيض، فيكون ظاهره مانعاً من الاستمتاع بها فيما فوق السرة ودون الركبة، ولما كان هذا المنع غير ثابت لزم القول بتطرق النسخ أو التخصيص إلى الآية، ومعلوم أن ذلك خلاف الأصل.

أما إذا حملنا الحيض على موضع الحيض كان معنى الآية: فاعتزلوا النساء في موضع الحيض، ويكون المعنى: فاعتزلوا موضع الحيض من النساء وعلى هذا التقدير لا يتطرق إلى الآية نسخ ولا تخصيص: من المعلوم أن اللفظ إذا كان مشتركاً بين معنيين وكان حملاً على أحدهما يوجب

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٢ ص ٣٦٦.

محذوراً وعلى الآخر لا يوجب ذلك المحذور فإن حمل اللفظ على المعنى الذى لا يوجب المحذور أولى (١).
﴿ولا تقربوهن﴾

قوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن﴾ أى بالجماع والمباشرة فيما بين السرة والركبة (٢) قوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ جاء النهى عن قربانهن تأكيداً للأمر باعتزالهن وتبييناً للمراد من الاعتزال وأنه ليس التباعد عن الأزواج بالأبدان كما كان عند اليهود بل هو عدم القربان فكان مقتضى الظاهر أن تكون جملة ولا تقربوهن مفصولة بدون عطف ، لأنها مؤكدة لمضمون جملة فاعتزلوا النساء فى المحيض ومبينة للاعتزال وكلا الأمرين يقتضى الفصل ، ولكن خولف مقتضى الظاهر اهتماماً بهذا الحكم ليكون النهى عن القربان مقصوداً بالذات معطوفاً على التشريعات (٣).

قال العلامة الألوسى: «ولا تقربوهن حتى يطهرن تقرير للحكم السابق لأن الأمر بالاعتزال يلزمه النهى عن القربان وبالعكس فيكون كل منهما مقررأ وأن تغاير بالمفهوم فلذا عطف أحدهما على الآخر، وفيه بيان لغايته فإن تقييد الاعتزال بقوله سبحانه وتعالى: (فى المحيض) وترتبه على كونه أذى يفيد تخصيص الحرمة بذلك الوقت، ويفهم منه عقلاً انقطاعها بعده، ولا يدل عليه اللفظ صريحاً بخلاف «حتى يطهرن» (٤).

قال العلامة ابن عاشور: «فى قوله تعالى ﴿حتى يطهرن﴾ غاية لاعتزلوا - ولا تقربوهن، والطهر بضم الطاء مصدر معناه النقاء من الوسخ

(١) التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٤٣.

(٢) الفتوحات الإلهية للجمل ج ١ ص ١٧٩.

(٣) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٦٦.

(٤) روح المعانى ج ٢ ص ١٢٢.

والقذر وفعله طهر بضم الهاء ، وحقيقة الطهر نقاء الذات ، وأطلق في اصطلاح الشرع على النقاء المعنوى وهو طهر الحدث الذى يقدر حصوله للمسلم بسبب ، ويقال تطهر إذا اكتسب الطهارة بفعله حقيقة نحو (يحبون أن يتطهروا) أو مجازاً نحو (إنهم أناس يتطهرون) ويقال اطهر بتشديد الطاء والهاء وهى صيغة تطهر وقع فيها إدغام التاء فى الطاء قال تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ وصيغة التفعّل فى هذه المادة لمجرد المبالغة فى حصول معنى الفعل ولذلك كان إطلاق بعضها فى موضع بعض استعمالاً فصيحاً^(١).

قال العلامة القاسمى: « (ولا تقربوهن حتى يطهرن) تأكيد لحكم الاعتزال وتنبيه على أن المراد به عدم قربانهن ، لا عدم القرب منهن ، وكفى بقربانهن المنهى عنه عن مباضعتهن ، فدل على جواز التمتع بهن حينئذ فيما دون الفرج ، وقوله حتى يطهرن بيان لغاية الاعتزال »^(٢).

﴿فإذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله﴾

قال الحافظ ابن كثير فى قوله تعالى: ﴿فإذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله﴾: «فیه نذب وإرشاد إلى غشيانهن بعد الاغتسال»^(٣).

وقال العلامة النسفى: « (من حيث أمركم الله) من المأتى الذى أمركم الله به وحلله لكم وهو القبل »^(٤).

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٢ ص ٣٦٧.

(٢) تفسير القاسمى ج ٣ ص ٢٢٢ بتصرف.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٣٨٩ ط دار الفكر.

(٤) تفسير النسفى ج ١ ص ١٤٣ ط الأميرية.

➤ **إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين**

قال العلامة القاسمي: « (إن الله يحب التوابين) من الذنوب (ويحب المتطهرين) أي المتزهين عن الفواحش والأقذار، كمجامعة الحائض والإتيان في غير المأثي وفي ذكر التوبة إشعار بمساس الحاجة إليها - بارتكاب بعض الناس لما نهوا عنه - وتكرير الفعل لمزيد العناية بأمر التطهر» (١).

المبحث السادس مسائل متعلقة بالحيض

خرج المفسرون من قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٢٢٢)﴾^(١).

بعدة مسائل شرعية وترتيبها كالتالى:

- ١- أسماء الحيض.
- ٢- صفات الحيض.
- ٣- الأحكام المترتبة على الحيض.
- ٤- مدة الحيض.
- ٥- ما يجب اعتزاله من المرأة أثناء الحيض.
- ٦- لماذا تعتزل الحائض ولا تعتزل المستحاضة.
- ٧- متى يحل قربان المرأة.
- ٨- صفة الغسل.
- ٩- الأمر بالإتيان بعد الطهر للندب لا للوجوب.
- ١٠- الاختلاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.
- ١١- التوابون والاختلاف فى معناها.

(١) البقرة ٢٢٢ - ٢٢٣.

المسألة الأولى : أسماء الحيض:

قال أهل التفسير (١):

يقال حاضت المرأة وتحيضت، ودرست، وعركت، وطمشت، فهى:-
حائض، ودارس، وعارك، وطامث، وطامس، وكابر، وضاحك. قال تعالى
﴿ فلما رأيته أكبرنه ﴾ (يوسف : ٣١) أى حضن (٢).
وقال تعالى ﴿ فضحك ﴾ (هود : ٧١) (٣).

المسألة الثانية : صفات الحيض:

اتفق أهل التفسير على أن دم الحيض صفات تميزه عن الاستحاضة
وهى:

أ- المنبع فدم الحيض يخرج من الرحم قال تعالى ﴿ ولا يحل لهن أن
يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن ﴾ (البقرة : ٢٢٨) قيل فى تفسيره
أن المراد منه الحيض والحمل، وأما دم الاستحاضة فإنه لا يخرج من الرحم،

(١) راجع: تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٠، وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص
٢٢١- ط العلمية.

(٢) قال العلامة الزمخشري فى قوله تعالى (فلما رأيته أكبرنه): « أى أعظمه
وهبن حسنه الفائق ويؤكد هذا التأويل قوله تعالى على ألسنتهن (إن هذا إلا
ملك كريم) » ولهذا فليس بالآية دلالة على ماذهب إليه من استدلال بها على
أن كابر بمعنى حائض هذا نفيس فانتبه تفسير الآية عند الزمخشري « تفسير
الكشاف ».

(٣) قال العلامة القاسمى: « (وامراته قائمة فضحكت) أى سروراً بزوال الخيفة،
أو بهلاك أهل الخبائث » فليس بالآية دلالة على ماذهب إليه من استدلال بها
على أن ضاحك بمعنى حائض فتأمل. راجع تفسير محاسن التأويل للقاسمى
تفسير الآية.

لكن من عروق تقطع من فم الرحم، قال عليه الصلاة والسلام فى صفة دم الاستحاضة أنه دم عرق انفجر» (١).

ب- أنه أسود (٢)

ج- أنه ثخين.

د- محتدم وهو المحترق من شدة حرارته.

هـ- أن يخرج برفق لا يسيل سيلانا.

و- أن له رائحة كريهة بخلاف سائر الدماء، وذلك لأنه من الفضلات

التي تدفعها الطبيعة.

ز- أنه بحراني وهو الشديد الحمرة، وقيل ما تحصل فيه كدورة تشبيها له بماء البحر (٣).

وقد عقب الفخر الرازى على هذه الصفات بقوله:-

«ثم من الناس من قال: دم الحيض يتميز عن دم الاستحاضة فكل دم كان موصوفاً بهذه الصفات فهو دم حيض، وما لا يكون كذلك لا يكون دم حيض وما اشتبه الأمر فيه فالأصل بقاء التكاليف وزوالها إنما يكون لعارض الحيض، فإذا كان غير معلوم الوجود بقيت التكاليف التي كانت واجبة على ما كان.

ومن الناس من قال: هذه الصفات قد تشبه علي المكلف، فإيجاب التأمل فى تلك الدماء وفى تلك الصفات يقتضى عسراً ومشقة، فالشارع

(١) أخرجه الترمذى (٢١٧-٢١٨) كتاب الطهارة باب الاستحاضة رقم ١٢٥ وقال حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه البيهقى فى سننه (٣٢٦/١).

(٣) اللباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٨ بتصرف، والكبير للفخر الرازى ج ٣ ص ٣٤٤.

قدر وقتاً مضبوطاً متى حصلت الدماء فيه كان حكمها الحيض كيف كانت تلك الدماء ومتى حصلت خارج ذلك الوقت لم يكن حكمها حكم الحيض كيف كانت صفة تلك الدماء والمقصود من هذا إسقاط العسر والمشقة من المكلف (١).

وأرى رجحان الرأي الأول الذي يعرف فيه الحيض بصفاته لصحة أدلته، أما الرأي الذي يعرف فيه الحيض بعدد أيامه فقد ضعفت فيه الأدلة وسيأتي.

المسألة الثالثة : الأحكام الشرعية المتعلقة بالحيض:

قال الفخر الرازي: الأحكام الشرعية للحيض هي: المنع من الصلاة والصوم واجتناب دخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن وتعد به المرأة بالغة، والحكم الثابت للحيض بنص القرآن إنما هو حظر الجماع علي ما بينا كيفية دلالة الآية عليه (٢).

وقال الشيخ العلامة أبي بكر ابن العربي: «جملة ما يمنع منه الحيض ويترتب عليه من أحكام الشرع خمسة :

الأول : أنه يمنع من كل فعل يشترط لجوازه الطهارة.

الثاني : دخول المسجد.

الثالث : الصوم .

الرابع : الرطء.

الخامس : إيقاع الطلاق.

(١) التفسير الكبير ج ٣ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) التفسير الكبير ج ٣ ص ٢٤٥ .

وينتهي بالتفصيل إلى ستة عشر حكماً تفسيرها في كتب
الفروع (١).

المسألة الرابعة : مدة الحيض ..

ذكر علماء التفسير (٢) اختلاف العلماء في مدة الحيض فقالوا:

اختلف العلماء في مدة الحيض على النحو التالي:-

- ١- أقله يوم وليله وأكثره خمسة عشر يوماً.
وهو قول علي ابن أبي طالب وعطاء بن أبي رباح والأوزاعي
والشافعي وأحمد وإسحاق.
- ٢- أقله ثلاثة أيام ولياليهن فإن نقص عنه فهو دم فاسد وأكثره عشرة
أيام وهو قول أبو حنيفة والثوري.
- ٣- لا تقدير له في القلة والكثرة فإن وجد ساعة فهو حيض وإن وجد أياماً
فكذلك.

وهو قول مالك ..

وحجة الإمام مالك من وجهين :-

الحجة الأولى: أن النبي ﷺ بين علامة دم الحيض وصفته بقوله «دم
الحيض هو الأسود المحتدم» (٣) فمتى كان الدم موصوفاً بهذه الصفة كان
الحيض حاصلًا فيدخل تحت قوله تعالى ﴿فاعتزلوا النساء في الحيض﴾

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٢٤.

(٢) راجع التفسير الكبير ج ٣ ص ٢٤٥ - ٢٤٨ - الباب في علوم الكتاب ج ٤
ص ٦٩ - ٧٢ - بتصرف .

(٣) أخرجه البيهقي في سننه (٣٢٦/١).

المحيض» وتحت قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش «إذا أقبلت الحيضة قدعى الصلاة» (١).

الحجة الثانية: أنه تعالى قال في دم الحيض «هو أذى فأعتزلوا النساء في المحيض» ذكر وصف كونه أذى في معرض بيان العلة لوجوب الاعتزال وإنما كان أذى للرائحة المنكرة التي فيه، واللون الفاسد وللحدة القوية التي فيه وإذا كان وجوب الاعتزال معللاً بهذه المعاني فعند حصول هذه المعاني وجب الاحتراز عملاً بالعلة المذكورة في كتاب الله تعالى على سبيل التصريح (٢).

وقد عبر الفخر الرازي عن موافقته لرأى الإمام مالك فقال «وعندى أن قول مالك قوى جداً».

وأرى أن رأى الإمام مالك أجود الآراء لقوة أدلته.
أما الآراء التي حددت مدة الحيض فقد اعتمدت في تحديدها للمدة علي حديثين فأما الأول:-

فما روى أبو أمامة عن النبي ﷺ أنه قال «أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام» وقد تبين ضعفه (٣).

(١) أخرجه البخارى ١٣٧/١ كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم.

(٢) التفسير الكبير للفخر الرازي ج ٣ ص ٣٤٦.

(٣) أخرجه الدار قطنى (٢١٩/١) وقال: عبد الملك رجل مجهول والعلاء بن كثير ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع من أبى أمامة شئ، وعزاه الهيثمى فى المجمع (٢٨٥/١) للطبرانى فى الأوسط وقال: وفيه عبد الملك الكوفى عن العلاء بن كثير لاندري من هو، وأخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية (٣٨٣/١، ٣٨٤)، والخطيب (٢٠/٩) من طريق مكحول عن أبى أمامة.

والثاني:-

هو حديث «تمكث إحداكن شطر دهرها لاتصلى»^(١) ولا أصل له
ولضعف الأدلة ردت هذه الآراء.

المسألة الخاصة: ما يجب اعتزاله من المرأة أثناء حيضها.
ذكر أهل التفسير آراء العلماء فى ما يجتنب من المرأة أثناء حيضها
على النحو التالى:-

١- يجب أن يعتزل الرجل فراش زوجته إذا حاضت.
روى عن ابن عباس وعبيدة السلماني، وإن كان عموم الآية يقتضيه
فالسنة الثابتة بخلافه.

وقد روى عن بدرة مولاة ابن عباس قالت: «بعثتنى ميمونة بنت
الحارث وحفصة بنت عمر إلى امرأة ابن عباس رضى الله عنهم، وكانت
بينهما قرابة من جهة النساء فوجدت فراشه معتزلاً فراشها، فظننت أن ذلك

(١) قال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٦٤-١٦٥ لا أصل له بهذا اللفظ
فقد قال أبو عبد الله ابن منده فيما حكاه عنه ابن دقيق العيد فى الإمام:
ذكر بعضهم هذا الحديث، ولا يثبت بوجه عن الوجوه، وقال البيهقى فى
المعرفة هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا، وقد تطلبت كثيراً فلم أجده فى شئ
من كتب الحديث، ولم أجده له سنداً، وقال ابن الجوزى فى التحقيق: هذا
لفظ يذكره أصحابنا ولا أعرفه، وقال النووى فى شرحه باطل لا يعرف. وفى
الخلاصة: باطل لا أصل له، وقال المنذرى: لم يوجد له إسناد بحال وأغرب
الفخر ابن تيمية فى شرح الهداية لابن الخطاب، فنقل عن القاضى أبى يعلى
أنه قال ذكره عبد الرحمن بن أبى حاتم البستى فى كتاب السنن له كذا
قال! وابن أبى حاتم ليس بستياً، وإنما هو رازى وليس له كتاب يقال له
السنن.

عن الهجران، فسألتها فقالت: إذا طمشت اعتزل فراشى، فرجعت فأخبرتها بذلك فردتنى إلى ابن عباس وقالت: تقول لك أمك: أرغبت عن سنة رسول الله ﷺ لقد كان رسول الله ﷺ ينام مع المرأة من نسائه وإنها حائض، وما بينهما وبينه إلا ثوب ما يجاوز الركبتين» (١).

٢- للرجل من زوجته مافوق الإزار.

قاله مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة عظمة من العلماء لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسائل حين سأله: «ما يحل لى من امرأتى وهى حائض؟ فقال: لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها» (٢).

وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة حين حاضت «شدى على نفسك إزارك ثم عودى إلى مضجعك» (٣).

وماروته عائشة قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله أن تأتزر فى فور حيضتها ثم يباشرها «قالت: وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله يملك إربه» (٤).

٣- يجتنب موضع الدم.

قاله الثورى ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعى وهو قول

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ٣٣٢/٦. وتفسير الطبرانى ٢٢٥/٢.

(٢) موطا مالك برواية الإمام محمد بن الحسن ج ١ أبواب الصلاة ٢٠ باب الرجل يصيب امرأته وهى حائض ح ٧٥.

(٣) أخرجه مالك ج ١ ص ٥٨ - ح ١٢٥، قال ابن عبد البر فى التمهيد ج ٣ ص ١٦١ - مرسل منقطع الألفية.

(٤) انظر صحيح البخارى ٢٨٣/١، والتمهيد لابن عبد البر ١٦٨/٣، والدر المنثور ٢٥٩/١.

داود وهو الصحيح من قول الشافعى وقاله عكرمة وحفصة وقتادة والشعبى واصبغ.

لقوله ﷺ «اصنعوا كل شئ إلا النكاح» (١).
وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشة ما يحل لى من امرأتى وهى حائض؟ فقالت: كل شئ إلا الفرج (٢).
٤- يجتنب الدبر.

قاله مجاهد وروى عن عائشة معناه.
وقال العلامة ابن العربى: «وأما من قال الدبر، فروى المقصرون الغافلون عن عائشة رضى الله تعالى عنها.. «إذا حاضت المرأة حرم حجراها» (٣) وهذا باطل ذكرناه لنبين حاله (٤).
والتأمل فى الرأيين الثانى والثالث يجد أنه لافرق بينهما فأما الأمر بالاتزار فلمن لا يأمن الوقوع فى المحذور، وأما النهى عن الفرج فقط فذلك لمن يأمن الوقوع فى المحذور.

وقال العلماء: - مباشرة الحائض وهى منتزعة، على الاحتياط والقطع للذريعة، ولأنه لو أباح فخذيتها كان ذلك منه ذريعة إلى موضع الدم

(١) مسلم ج ١ ص ٢٤٦ ح ٣٠٢ وسنن أبى داود ج ١ ص ٦٧ ح ٢٥٨ عن أنس (الألفية).

(٢) رواه الطبري فى تفسيره ج ٢ ص ٢٨٣ وابن حزم فى المحلى ج ٢ ص ١٨١ الألفية.

(٣) ذكر الأستاذ الشيخ / محمد عبد القادر عطا أنه لم يعثر عليه فيما توفر له من مراجع .

(٤) أحكام القرآن لابن العربى ج ١ ص ٢٢٦.

المحرم بإجماع، فأمر بذلك احتياطاً، والمحرم نفسه موضع الدم، فتنفق بذلك الآثار ولا تتضاد^(١). وبالله التوفيق^(٢).

المسألة السادسة : علة اعتزال الحائضة وإباحة وطء المستحاضة:
ذكر أهل التفسير أن علة اعتزال المرأة الحائضة هي الدم الذي هو أذى فإن قيل إن الدم حاصل وقت الاستحاضة مع أن اعتزال المرأة وقت الاستحاضة غير واجب.

أجيب:- إن دم الحيض دم فاسد يتولد من فضلة تدفعها طبيعة المرأة من عمق الرحم، ولو احتبست تلك الفضلة لمرضت المرأة، فذلك الدم جار مجرى البول والغائط، فكان أذى وقذراً وأما دم الاستحاضة فليس كذلك، بل هو دم صالح يسير من عروق تنفجر من عمق الرحم، فلا يكون أذى، قال عليه السلام لما سئل عن الاستحاضة فقال: «إن ذلك دم عرق ليس بالحيضة»^(٣).

قال ابن الخطيب: «وهذا جواب طبي مخلص ظاهر القرآن من الطعن»^(٤) وبهذا يتضح الفرق بين دم الحيض الذي أوجب الله على الرجل اعتزال امرأته بسببه، وبين دم الاستحاضة الذي أبيحت المرأة لزوجها مع وجوده.

(١) القرطبي ج ٢ ص ٨٩٥ بتصرف .

(٢) راجع القرطبي ج ٢ ص ٨٩٥، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٢٦.

(٣) أخرجه البخاري ١٤٦/١ كتاب الحيض باب إذا حاضت في شهر... رقم

٣٢٥.

(٤) راجع التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٤٤ - اللباب لابن عادل ج ٤ ص ٦٩، ٧٠.

المسألة السابعة : متى يحل قربان المرأة :
(١) قال الشيخ الصابوني : دل قوله تعالى : ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ على أنه لا يحل للرجل قربان المرأة في حالة الحيض حتى تطهر وقد اختلف الفقهاء في الطهر ماهو ؟

أ- ذهب أبو حنيفة إلى أن المراد بالطهر إنقطاع الدم، فإذا إنقطع دم الحيض جاز للرجل أن يطأها قبل الغسل، إلا أنه إذا انقطع دمها لأكثر الحيض، وهو عشرة أيام عنده- جاز وطؤها قبل الغسل، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل، أو يدخل عليها وقت الصلاة.
ب- وذهب طاوس ومجاهد إلى أنه يكفي في حلها أن تغسل فرجها وتتوضأ للصلاة.

ت- وذهب الجمهور (مالك والشافعي وأحمد) إلى أن الطهر الذي يحل به الجماع، وهو تطهرها بالماء كطهور الجنب، وأنها لا تحل حتى ينقطع الحيض وتغتسل بالماء.

وسبب الخلاف أن الله تعالى قال : ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ﴿الأولى بالتخفيف، والثانية بالتشديد وكلمة (طهر) تستعمل فيما لا كسب فيه للإنسان وهو انقطاع دم الحيض، وأما (تطهر) فيستعمل فيما يكسبه الإنسان بفعله وهو الاغتسال بالماء فحمل أبو حنيفة «حتى يطهرن» على انقطاع دم الحيض وقوله «فإذا تطهرن» على معنى فإذا انقطع دم الحيض، فاستعمل المشدد بمعنى المخفف.

وقال الجمهور معنى الآية ﴿ولا تقربوهن حتى يغتسلن﴾، فإذا اغتسلن فأتوهن فاستعملوا المخفف بمعنى المشدد، واستدلوا بقراءة حمزة والكسائي «حتى يطهرن» بالتشديد في الموضعين. وقالوا مما يدل علي

صحة قولنا أن الله عز وجل علق الحكم فيها على شرطين أحدهما: انقطاع الدم - وهو قوله تعالى: «حتى يطهرن» أى ينقطع عنهن الدم، والثانى: الاغتسال بالماء وهو قوله تعالى: «فإذا تطهرن» «أى اغتسلن».

فصار المجموع هو الغاية، وهذا مثل قوله تعالى: «وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فعلق الحكم وهو جواز دفع المال على شرطين:-

أحدهما: بلوغ النكاح، والثانى: إيناس الرشد. فلا بد من توفرهما. وللترجيح: أقولك ما ذهب إليه الجمهور هو الأرجح؛ لأن الله تعالى قد علل ذلك بقوله «إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين»، وظاهر اللفظ يدل على أن المراد به الطهارة الحسية وهى الاغتسال بالماء^(١).

(٢) قال الحافظ ابن كثير: «وقد اتفق العلماء على أن المرأة إن انقطع حيضها لا تحل حتى تغتسل بالماء أو تتيمم إن تعذر ذلك عليها بشرطه، إلا أن أبا حنيفة رحمة الله تعالى عليه يقول فيما إذا انقطع دمها لأكثر الحيض - عشرة أيام عنده - أنها تحل بمجرد الإنقطاع، ولا تفتقر إلى الغسل والله تعالى أعلم. وقال ابن عباس «حتى يطهرن» أى من الدم «فإذا تطهرن» أى بالماء، وكذلك قال مجاهد وعكرمة والحسن ومقاتل بن حيان والليث بن سعد وغيرهم»^(٢).

(٣) وقال الإمام القرطبي: «إذا تطهرن» يعنى بالماء، وإليه ذهب مالك وجمهور العلماء، وأن الطهر الذى يحل به جماع الحائض التى يذهب عنها الدم هو تطهرها بالماء كطهور الجنب ولا يجزئ من ذلك تيمم ولا غيره

(١) انظر جامع البيان للطبرى ٣٨٧/٢. وأحكام القرآن لابن العربى ٢٢٨/١

والقرطبي ٨٩٦/٣ وفتح القدير للشوكاني ٢٢٦/١.

(٢) راجع تفسير ابن كثير عند تفسيره للآية.

وبه قال مالك والشافعي والطبري ومحمد بن مسلمة وأهل المدينة وغيرهم.
وقال يحيى بن بكير ومحمد بن كعب القرظي: إذا طهرت الحائض وتيممت
حيث لاماء حلت لزوجها وإن لم تغتسل. وقال مجاهد وعكرمة وطاوس:
إنقطاع الدم يحلها لزوجها ولكن بأن تتوضأ.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن انقطع دمها بعد مضي عشرة
أيام جاز له أن يطأ قبل الغسل، وإن كان إنقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى
تغتسل، أو يدخل عليها وقت الصلاة. وهذا تحكم لوجه له.

وقد حكموا للحائض بعد إنقطاع دمها بحكم الحبس في العدة وقالوا:
لزوجها عليها الرجعة ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة. فعلى قياس قولهم
هذا لا يجب أن توطأ حتى تغتسل، مع موافقته أهل المدينة.

ودليلنا أن الله سبحانه وتعالى علق الحكم فيها على شرطين:

أحدهما إنقطاع الدم وهو قوله تعالى: «حتى يطهرن»، والثاني
الاغتسال بالماء، وهذا مثل قوله تعالى: «وابتلوا البتامة حتى إذا
بلغوا النكاح»^(١).

فعلق الحكم - وهو جواز دفع المال - على شرطين: أحدهما: بلوغ
المكلف النكاح، والثاني: إيناس الرشد، وكذلك قوله تعالى في المطلقة «فلا
تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره»^(٢) ثم جاءت باشتراط العسيلة
فوقف التحليل على الأمرين جميعاً، وهو إنعقاد النكاح ووجود الوطء^(٣).

(٤) قال العلامة القاسمي: وقوله «حتى يطهرن» بيان لغاية
الاعتزال، وقد قرئ في السبع: بفتح الطاء والهاء مع التشديد، ويسكون

(١) سورة النساء الآية (٦).

(٢) البقرة الآية (٢٣٠).

(٣) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٦، ٨٩٧.

الطاء وضم الهاء مخففة ، والقراءة الأولى تدل صريحاً على أن غاية حرمة القربان هي الاغتسال، كما ينبئ عنه قوله تعالى: «فإذا تطهرن» ، والقراءة الثانية- وإن دلت على أن الغاية هي إنقطاع الدم- بناء على ما قيل: أن الطهر انقطاع الدم، والتطهر الاغتسال- إلا أن المجموع هو الغاية، وذلك بمنزلة أن يقول الرجل: لا تكلم فلانا حتى يدخل الدار، فإذا طابت نفسه بعد الدخول فكلمه، فإنه يجب أن يتعلق بإباحة كلامه بالأمرين جميعاً.

وكذلك الآية لما دلت على وجوب الأمرين، وجب أن لا تنتهى هذه الحرمة إلا عند حصول الأمرين، فمرجع القراءتين واحد كما بينا.

ثم اذن الله تعالى أن التطهر شرط فى إباحة قربانهن، ولا يصح بدونه بقوله سبحانه «فإذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين» أى فى فروعهن من المكان الذى أمركم الله بتجنبه فى الحيض- وهو القبل ولا تتعدوه إلى غيره^(١).

(٥) قال الفخر الرازى: أكثر فقهاء الأمصار على أن المرأة إذا إنقطع حيضها لا يحل للزوج مجامعتها إلا بعد أن تغتسل من الحيض وهذا قول مالك والأوزاعى والشافعى والثورى والمشهور عن أبى حنيفة أنها إن رأت الطهر دون عشرة أيام لم يقربها زوجها، وإن رآته لعشرة أيام جاز أن يقربها قبل الاغتسال^(٢).

(١) راجع: تفسير القاسمى ج ٣ ص ٥٦٢ ، ٥٦٣.

(٢) راجع التفسير الكبير عند تفسير الآية.

المسألة الثامنة : صفة الغسل :

ذكر العلامة القاسمي : ماورد عن النبي في صفة الغسل .
فيما أخرجه الإمام مسلم عن عائشة أن أسماء سألت النبي ﷺ عن
غسل المحيض ؟ فقال : « تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن
الظهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلماً شديداً حتى تبلغ شؤن رأسها ،
ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها - والفرصة بالكسر
قطعة من صوف أو قطن أو غيره تتبع بها أثر الدم » (١) .

وذكر العلامة القرطبي في صفة غسل الحائض :- أنها صفة غسلها
من الجنابة ، وليس عليها نقض شعرها في ذلك ، لما رواه مسلم عن أم سلمة
قالت : « قلت : يا رسول الله ﷺ إني أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل
الجنابة ؟ قال : لا إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيضين
عليك الماء فتطهرين » وفي رواية : أفأنقضه للحيض والجنابة ؟ فقال : لا
« زاد أبو داود » واغمزي قرونك عند كل حفنة » (٢) وهذه لفظة لطيفة من أهل
التفسير تغني القارئ عن البحث في كتب الحديث والفقهاء فجزاها الله خيراً
من الإسلام والمسلمين .

المسألة التاسعة : الأمر بالإتيان بعد الطهر للندب لا للوجوب :-

قال العلامة ابن كثير :

« وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾
فيه ندب وإرشاد إلى غشيانهن بعد الاغتسال وذهب ابن حزم إلى وجوب

(١) تفسير القاسمي ج ٣ ص ٥٦٣ .

(٢) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٨ .

الجماع بعد كل حيضة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وليس له في ذلك مستند، لأن هذا أمر بعد الحظر، وفيه أقوال لعلماء الأصول من يقول إنه على الوجوب كالمطلق، وهؤلاء يحتاجون إلى جواب ابن حزم، ومنهم من يقول: إنه للإباحة، ويجعلون تقدم النهي عليه قرينة صارفة له عن الوجوب، وفيه نظر والذي ينهض عليه الدليل أنه يرد عليه الحكم إلى ما كان عليه الأمر قبل النهي، فإن كان واجباً، فواجب كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ أو مباح كقوله ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْشَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ وعلى هذا القول تجتمع الأدلة، وقد حكاه الغزالي وغيره، فاختره بعض أئمة المتأخرين وهو الصحيح^(١).

وقال العلامة القرطبي: قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي فجامعوهن وهو أمر بإباحة وكفى بالإتيان عن الوطء^(٢).

وقد اتضحت وجهة رأي ابن كثير لتضافر الأدلة على صحته مثل قول النبي (وفي بضع أحدكم صدقة)^(٣) فإذا كان هذا الحديث يبين الإثابة على المعاشرة الزوجية فيدل ذلك على ندب المعاشرة، وكذلك قول النبي (تزوجوا الودود الولود فإني مباهيكم الأمم يوم القيامة)^(٤) والتكاثر يكون بالمعاشرة فدل على الندب إلى ذلك.

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٨٩.

(٢) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٨.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الزكاة باب بيان أن اسم الصدقة يقع على

كل نوع من المعروف ح ١٠٠٦.

(٤) سنن أبي داود كتاب النكاح باب من تزوج الولود ح ٢٠٥٠، سنن النسائي

ج ٦ كتاب النكاح باب كراهية تزويج العقيم.

المسألة العاشرة : الخلاف فى تأويل قوله تعالى : «فأتوهن من حيث أمركم الله».

ذكر المفسرون فى تأويل العلماء لقوله تعالى «فأتوهن من حيث أمركم الله».

ثلاثة أقوال ما بين المكان والزمان والحل والطهر.

١- المكان : أى فأتوهن فى المأتى فإنه هو الذى أمر الله به، ولاتأتوهن فى غير المأتى؛ وقوله تعالى : «من حيث أمركم الله» أى فى حيث أمركم الله، كقوله تعالى : «إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة» أى فى يوم الجمعة وهو قول ابن عباس ومجاهد وإبراهيم وقتادة وعكرمة.

٢- الزمان : أى فأتوهن من حيث يحل لكم غشيانهن وذلك بأن لا يكن صائمات ولا معتكفات ولا محرّمات. وهو قول الأصم والزجاج.

٣- الحل : أى فأتوهن من قبل الحلال دون الفجور وهو قول محمد ابن الحنفية.

٤- الطهر : أى من قبل الطهر لا من قبل الحيض، قاله ابن عباس و أوزين والضحاك.

وقد رجح الفخر الرازى القول الأول لأن لفظة حيث حقيقة فى المكان مجاز فى غيره^(١).

المسألة الحادية عشر : لماذا قدمت كلمة التوابين على المتطهرين :

ظاهر الآية يدل على أن الله عز وجل يحب تكثير التوبة مطلقاً، والعقل يدل على أن التوبة لا تليق إلا بالمذنب، فمن لم يكن مذنّباً لا تجب منه التوبة.

(١) راجع التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٥٠ ، تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٨ ، الباب لابن عادل ج ٤ ص ٧٦.

فالجواب من ثلاث أوجه.

الأول: أن المكلف لا يأمن ألبته من التقصير.

الثاني: أن التوبة في اللغة عبارة عن الرجوع، ورجوع العبد إلى الله في كل الأحوال محمود.

الثالث: قدمه لئلا يقنط التائب من الرحمة، ولا يعجب المتطهر بنفسه، كقوله تعالى: ﴿فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات﴾ فاطر (١).

وهذا مجمل القول في المسألة والذي ترتضيه النفس.

(١) راجع تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٩٩ ، الباب لابن عادل ج ٤ ص ٧٦ ، ٧٧ -

بتصرف .

الفصل الثاني

الوطء وما يتعلق به

أولاً: - الآية :

قال تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين﴾ (٢٢٣).

المبحث الأول

مناسبة الآية لما قبلها

هذه الجملة تذييل ثان^(١) لجملة «فأتوهن من حيث أمركم الله» قصد به الارتفاق بالمخاطبين والتأنس لهم لإشعارهم بأن منعهم من قربان النساء في مدة الحيض منع مؤقت لفائدتهم وأن الله تعالى يعلم أن نساءهم محل تعهدهم وملابستهم وليس منعهم منهم في بعض الأحوال بأمر هين عليهم لولا إرادة حفظهم من الأذى، كقول عمر ابن الخطاب لما حمى الحمى «لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا إنها لبلادهم»^(٢).

(١) التذييل الأول هو قوله تعالى «إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين».

(٢) التحرير والتنوير ج ٢ ص ٣٧٠، ٣٧١.

المبحث الثاني أسباب النزول

(١) عن جابر رضى الله عنه قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرته فى قبلها من دبرها كان الولد أحول فنزلت «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم»^(١).

(٢) روى الترمذى عن ابن عباس قال: «جاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله هلكت! قال: وما أهلك؟ قال: حولت رحلى الليلة قال: فلم يرد عليه رسول الله ﷺ شيئا. قال: فأوحى إلى رسول الله ﷺ هذه الآية «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» فقال رسول الله ﷺ أقبل وأدبر، واتق الدبر والحیضة»^(٢) قال هذا حديث حسن غريب.

(٣) أخرج البخارى عن ابن عمر قال: «أنزلت هذه الآية فى إتيان النساء فى أديارهن»، وأخرج الطبرانى فى الأوسط بسند جيد عنه قال: إنما أنزلت على رسول الله «نساؤكم حرث لكم» رخصة فى إتيان الدبر. وأخرج أيضا عنه أن رجلا أصاب امرأة فى دبرها فى زمن رسول الله فأنكر ذلك الناس، فأنزل الله عز وجل «نساؤكم حرث لكم».

(١) صحيح البخارى ج ٤ ص ٦٤٥، ح ٤٢٥٤ / مسلم ج ٢ ص ١٠٥٨، ح ١٤٣٥ عن جابر (الألفية).

(٢) سنن الترمذى ج ٥ ص ٢١٦ ح ٢٩٨٠ / سنن النسائى الكبرى ج ٥ ص ٣١٤ ح ٨٩٧٧ وصححه الحافظ فى الفتح بقوله صحيح ج ٨ ص ١٩١ / الألفية.

وأخرج أبو داود والحاكم عن ابن عباس قال: إن ابن عمر (والله يغفر له) وهم إنما كان هذا الحى من الانتصار وهم أهل وثن، مع هذا الحى من يهود وهم أهل كتاب، وكانوا يرون لهم فضلا عليهم فى العلم، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم، وكان من أمر أهل الكتاب ألا يأتوا النساء إلا على حرف، وذلك أستر ما تكون المرأة، فكان هى الحى من الانتصار قد أخذوا بذلك من فعلهم، وكان هذا الحى من قرش بشرحون النساء شرحا^(١) منكرا، ويتلذذون منهن مقبلات ومدبرات ومستلقيات، فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الانتصار، فذهب يصنع بها ذلك فأنكرته عليه، وقالت: إنما كنا نؤتى على حرف! فاصنع ذلك وإلا فاجتنبنى، حتى شرى^(٢) أمرها، فبلغ ذلك النبى ﷺ فأنزل الله عز وجل «فأتوا حرثكم أنى شئتم»^(٣).

أى مقبلات ومدبرات ومستلقيات، يعنى بذلك موضع الولد.

(١) شرح الرجل جاريته: إذا وطنها نائمة على قفاها.

(٢) شرى: لج فى جداله، استشرى: عظم وتفاقم المعجم الوجيز ص ٣٤٢.

(٣) سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٤٩ ح ٢١٦٤ عن ابن عباس / الألفية، أسباب النزول للسيوطى ص ٣١.

المبحث الثالث التحليل اللغوي

﴿تساؤكم حرث لكم﴾ أى موضع حرثكم لأنهن مكان نبات الولد^(١).

وتأتى كلمة حرث بمعان متعددة:

- ١- الحرث الزرع: قال تعالى ﴿وبهلك الحرث والنسل﴾.
- ٢- الأرض المحروثة.
- ٣- والحرث بمعنى المحترث والمزدرع.
- ٤- حرث الدنيا: متاعها من مال وبنين وغيرهما.
- ٥- وحرث الآخرة: العمل الصالح الباقي^(٢).

والحرث إلقاء البذر وهو غير الزرع لأنه إنباته يرشدك إلى ذلك قوله تعالى ﴿أفرأيتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون﴾.

وقال الجوهري: الحرث الزرع والحارث الزارع وعلى كل تقدير هو خبر عما قبله إما بحذف المضاف أى مواضع حرث، أو التجويز والتشبيهه البليغ أى كمواضع ذلك وتشبيهههن بتلك المواضع متفرع على تشبيهه النطف بالبذور من حيث إن كلا منهما مادة لما يحصل منه ولا يحصل بدونه فهو تشبيه يكنى به عن تشبيه آخر^(٣).

فأتوا حرثكم: أى ما هو كالحرث ففيه استعارة تصريحية ويحتمل أن يبقى الحرث على حقيقته والكلام تمثيل شبه حال إتيانهم النساء فى المأتى

(١) مذكرة فى تفسير آيات الأحكام ص ٢٢١.

(٢) المعجم الوجيز ص ١٤٢.

(٣) روح المعانى للألوسى ج ٢ ص ١٢٤.

بحال إتيانهم المحارث فى عدم الاختصاص بجهة دون جهة ثم أطلق لفظ المشبه به على المشبه، والأول أظهر وأوفق لتفريغ حكم الإتيان على تشبيههم بالحارث تشبيها بليفا، وهذه الجملة مبينة لقوله تعالى ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ لما فيه من الإجمال من حيث المتعلق، والفاء جزائية وماقبلها علة لما بعدها. وقدم عليه اهتماما بشأن العلة وليحصل الحكم معللا فيكون أوقع ويحتمل أن يكون المجموع كالبيان لما تقدم، والفاء للعطف وعطف الإنشاء على الخبر جائز بعاطف سوى الواو. (١).

أنى شئتم: تأتى كلمة أنى بعدة معان:

- ١- تكون شرطية بمعنى أين نحو: أنى تبحث تجد فائدة.
 - ٢- واستفهامية بمعنى من أين. وفى القرآن الكريم ﴿يامريم أنى لك هذا﴾.
 - ٣- واستفهامية بمعنى متى نحو: «أنى جئت؟».
 - ٤- واستفهامية بمعنى كيف نحو: «أنى يحيى هذه الله بعد موتها».
 - ٥- وبمعنى كيف مجردة من الاستفهام كقوله تعالى: ﴿فأتو حرثكم أنى شئتم﴾ (٢).
- والمراد كيف شئتم أو على أى وجه شئتم مقبلة، مدبرة، قائمة، مضجعة. بعد أن يكون المأتى فى موضع الحرث (٣).

(١) روح المعانى للأوسى ج ٢ ص ١٢٤.

(٢) المعجم الوجيز ص ٢٨.

(٣) مذكرة فى تفسير آيات الأحكام ص ٢٢٢، الصابونى، ص ٢٩٣.

وقدموا لأنفسكم: ما يصلح للتقديم من العمل الصالح ومنه التسمية
عند الجماع، وطلب الولد المؤمن (١).

واعلموا أنكم ملاقوه: بالبعث والضمير المجرور راجع إلى الله تعالى
بحذف مضاف أو بدونه ورجوعه إلى ما تقدم أو إلى الجزاء المفهوم منه
بعيد (٢).

(١) روح المعاني للألوسي ج ٢ ص ١٢٤.

(٢) المرجع السابق.

المبحث الرابع

التفسير

«نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم»

تعتبر جملة نساؤكم حرث مقدمة لجملة فأتوا حرثكم أنى شئتم وفيها معنى التعليل للإذن بإتيانهم أنى شاءوا والعلة قد تجعل مقدمة فلو أوتر معنى التعليل لأخرت عن جملة فأتوا حرثكم أنى شئتم ولكن أوتر أن تكون مقدمة للتي بعدها لأنه أحكم نسيج نظم ولتأتى عقبه الفاء الفصيحة (١).
قال ابن عباس: الحرث موضع الولد (فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى كيف شئتم مقبلة ومدبره فى صمام واحد (٢).

قال العلامة الرازي: «حرث لكم» أى مزدرع ومنبت للولد، وهذا على سبيل التشبيه، ففرج المرأة كالأرض، والنطفة كالبذر، والولد كالنبات الخارج، والحرث مصدر، ولهذا وحد الحرث فكان المعنى: نساؤكم ذوات حرث لكم فيهن تحرثون الولد فحذف المضاف، وأيضاً قد يسمى موضع الشئ باسم الشئ على سبيل المبالغة (٣).

قال الشيخ السائيس: «والمعنى: نساؤكم مزدرع لكم تثمر لكم الأولاد فأتوا هذا المزدرع» (٤).
قال العلامة القاسمى:

الحرث: إلقاء البذر فى الأرض، هذا أصله، والكلام إما بحذف المضاف أى مواضع حرث، والمصدر بمعنى المفعول أى محروثات، وإنما شبهن

(١) التحرير والتنوير ج ٢٢ ص ٣٧١.

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٩٠.

(٣) التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٥٢.

(٤) تفسير آيات الأحكام للسائيس ج ١ ص ١٣٧.

بذلك لما بين ما يلقي في أرحامهن وبين البذور في المشابهة من حيث أن كلاهما مادة لما يحصل منه ولما عبر تعالى عنهن بالحرث عبر عن مجامعتهم بالإتيان.

وقوله «فأتوا حرثكم أنى شئتم» لا تحظر عليكم جهة دون جهة، والمعنى جامعوهن من أى جهة شئتم ولا تبالوا بقول اليهود، وفي تخصيص الحرث بالذكر تعميم جميع الكيفيات الموصلة إليه» (١).

قال الإمام القرطبي: «قال تعالى «أنى شئتم» معناه عند الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى: من أى وجه شئتم مقبلة ومدبرة. و«أنى» تجيء سؤلاً وإخباراً عن أمر له جهات، فهي أعم في اللغة من «كيف» ومن «أين» ومن «متى» هذا هو الاستعمال العربى في «أنى». وقد فسر الناس «أنى» في هذه الآية بهذه الألفاظ» (٢).

قال الفخر الرازى: «ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد من الآية أن الرجل مخير بين أن يأتيها من قبلها في قبلها، وبين أن يأتيها من دبرها في قبلها، فقوله تعالى: «أنى شئتم» محمول على ذلك» (٣).

«وقدموا لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين».

قال العلامة القاسمى: «(وقدموا لأنفسكم) أى: ما يجب تقديمه من الأعمال الصالحة لتنالوا به الجنة والكرامة، كقوله «وتزودوا فإن خير الزاد التقوى»، (واتقوا الله) فلا تجترئوا على المعاصى، (واعلموا أنكم ملاقوه) صائرون إليه فاستعدوا للقاءه، (وبشر المؤمنين) بالشواب، وإنما

(١) تفسير محاسن التأويل ج ٣/ ٤ ص ٥٦٤.

(٢) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٠١.

(٣) التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٥٢، ٣٥٣.

حذف لكونه كالمعلوم، فصار كقوله تعالى: ﴿ويُشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا﴾ (١).

قال العلامة الرازي: «أما قوله تعالى ﴿وقدموا لأنفسكم﴾ فمعناه: افعلوا ما تستوجبون به الجنة والكرامة، ونظيره أن يقول الرجل لغيره: قدم نفسك عملا صالحا، وهو كقوله تعالى ﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوى﴾ ونظير لفظ التقديم ما حكى الله تعالى عن فريق من أهل النار وهو قوله تعالى ﴿قالوا بل أنتم لا مرحبا بكم أنتم قدمتموه لنا فبئس القرار﴾ فإن قيل كيف تعلق هذا الكلام بما قبله؟

قلنا: نقل عن ابن عباس أنه قال: معناه التسمية عند الجماع. وهو فى غاية البعد، والذى عندى فيه أن قوله تعالى ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ جار مجرى التنبيه على سبب إباحة الوطء، كأنه قيل: هؤلاء النسوان إنما حكم الشرع بإباحة وطئهن لكم لأجل أنهن حرث لكم أى سبب أنه يتولد الولد منها، ثم ما قاله تعالى بعده ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ أى لما كان السبب فى إباحة وطئها لكم حصول الحرث، فأتوا حرثكم، ولا تأتوا غير موضع الحرث، فكان قوله تعالى ﴿فأتوا حرثكم﴾ دليلا على الإذن فى ذلك الموضع، والمنع عن الموضع الآخر، لاجرم قال تعالى ﴿وقدموا لأنفسكم﴾ أى لا تكونوا فى قضاة الشهوة بل كونوا فى قيد تقديم الطاعة، ثم إنه تعالى أكد ذلك بقوله تعالى ﴿واتقوا الله﴾ ثم أكد ثانيا بقوله تعالى ﴿واعلموا أنكم ملاقوه﴾ وهذه التهديدات الثلاثة لا يليق ذكرها إلا إذا كانت مسبقة بالنهى عن شئ لذىذ يشتهى، فثبت أن الآية

(١) محاسن التأويل للقاسمي ج ٣ ص ٥٧٣، ٥٧٤.

دالة على تحريم هذا العمل، ومابعدا أيضا دال على تحريمه فظهر أن المذهب الصحيح في تفسير هذه الآية مذهب إليه جمهور المجتهدين» (١).

قال العلامة الألوسي:

« (واتقوا الله) فيما أمركم به ونهاكم عنه (واعلموا أنكم ملاقوه) بالبعث فيجازيكم بأعمالكم فتزودوا ما ينفعكم، والضمير المجرور راجع إلى الله تعالى، بحذف مضاف أو بدونه ورجوعه إلى ما قدمتم أو إلى الجزاء المفهوم منه بعيد والأوامر معطوفة على قوله تعالى «فأتوا حرثكم» وفائدتها الإرشاد العام بعد الإرشاد الخاص.... إلى أن قال «وإشرا المؤمنين» الذين تلقوا ما خطبوا به بالقبول والامتثال بما لا تحيط به عبارة من الكرامة والنعيم. » (٢).

(١) التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) روح المعاني ج ١ ص ١٢٥، ١٢٦.

المبحث الخامس

مسائل متعلقة بالآية

خرج المفسرون من قوله تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين (٢٢٣)﴾ بعدة مسائل شرعية وترتيبها كالتالى:

١- اختلاف المفسرين فى معنى قوله تعالى «أنى شئتم».

٢- العزل.

٣- حرمة وطء النساء فى الأدبار.

المسألة الأولى: اختلاف المفسرين فى معنى (أنى شئتم):

اختلف المفسرون فى قوله تعالى ﴿أنى شئتم﴾ على أقوال:

١- يجوز للزوج أن يأتيها من قبلها فى قبلها، ومن دبرها فى قبلها.

٢- أن المعنى: أى وقت شئتم من أوقات الحل، يعنى إذا لم تكن أجنبية، أو محرمة، أو صائمة، أو حائضة.

٣- أنه يجوز للرجل أن ينكحها قائمة أو باركة أو مضجعة، بعد أن يكون فى الفرج.

٤- متى شئتم من ليل أو نهار.

٥- قال ابن عباس: المعنى إن شاء عزل، وإن شاء لم يعزل، وهو منقول عن سعيد ابن المسيب. (١)

والناظر لهذه الآراء مجتمعة باستثناء كلام ابن عباس يجد أن الخلاف خلاف تنوع، وليس خلاف تضاد وأن الكلمة (أنى شئتم) تشمل هذه الآراء كلها.

(١) التفسير الكبير ج ٣ ص ٣٥٥، ٣٥٦، بتصرف.

المسألة الثانية: في العزل:

للعلماء في أمر العزل أقوال:

١- إباحة العزل: قال سعيد ابن المسيب في تفسير قوله تعالى ﴿أَنى شئتم﴾ هذا في العزل: إن شئتم فاعزلوا، وإن شئتم فلا تعزلوا، وسئل ابن عباس عن العزل فقال: حرثك، فإن شئت فعتش، وإن شئت فارو. روى عن ابن عمر في قوله تعالى ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ قال: كيف شئت إن شئت عزلا أو غير عزل.

واستدل القائلون بالإباحة بقول النبي ﷺ «لا عليكم ألا تفعلوا فإنما هو القدر» وقد ذكر الجصاص الرازي أن هذا القول روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وآخرين غيرهم.

وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن ذلك في الأمة أما الحرة فلا يجوز العزل إلا بإذنها. وكأنهم رأوا الإنزال من تمام لذتها، ومن حقها في الولد، ولم يروا ذلك في الموطوءة بملك اليمين، إذ له أن يعزل عنها بغير إذنها، إذ لاحق لها في شيء مما ذكر.

٢- كراهية العزل: فقد كرهه جماعة وقالوا هو الواد الخفى وأولوا قوله ﷺ «لا عليكم ألا تفعلوا فإنما هو القدر» بأنه نهى وزجر عن العزل. والراجح لدينا هو القول الأول لقوله ﷺ «وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء» (١).

(١) راجع: تفسير اللباب لابن عادل ج ٤ ص ٨٠، أحكام القرآن للجصاص الرازي

ج ١ ص ٤٢٣، تفسير القرطبي ج ٦ ص ٢٥٦٨.

المسألة الثالثة: حرمة وطء النساء فى الأدبار:

هذه المسألة من أهم المسائل وأخطرها لما ترتب عليها من اختلاف بين أهل العلم: فمنهم من نسب إليهم القول بإباحة الوطء فى الدبر، ومنهم من حرمه. ومنشأ الخلاف بين العلماء اختلافهم فى تأويل كلمة «أنى» من قوله تعالى «تساؤمكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم».

فقبل المراد كيف، وقيل حيث، وقيل متى، وبحسب هذا الاختلاف جاء الاختلاف فى تأويل الآية وهاك بيان ذلك بالتفصيل:

أولاً: من نسب إليهم القول بالإباحة:

من نسب إليهم القول بالإباحة:

عبد الله بن عمر، نافع، سعيد بن المسيب، محمد بن كعب القرظي، عبد الملك بن الماجشون، وحكى ذلك مالك وأحد قولي الشافعي.

١- عبد الله بن عمر:

قال الإمام البخارى: حدثنا إسحاق أخبرنا النضر بن شميل، أخبرنا ابن عون عن نافع قال: «كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأخذت عليه يوماً فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلي مكان قال: تدرى فيم أنزلت؟ قلت: لا قال: أنزلت في كذا وكذا ثم مضى؟» (١).

وعن عبد الصمد حدثني أبى حدثني أيوب عن نافع بن عمر «فأتوا حرثكم أنى شئتم» قال يأتوها في «رواه محمد بن يحيى بن سعيد عن أبيه عن عبيد الله عن نافع عن عمر ابن عمر (٢).

(١) الفتح ج ١٠ ص ٥٦ ح ٤٥٢٦ ط دار أبى حيان.

(٢) الفتح ج ١٠ ص ٥٦ ح ٤٥٢٧.

تعليق الحافظ ابن حجر على الحديثين:

الحديث الأول « أنزلت في كذا وكذا » قال هكذا أورده مبهما لمكان الآية والتفسير.

وعن الحديث الثاني « يأتيها في » قال هكذا وقع في جميع النسخ، لم يذكر ما بعد الظرف وهو المجرور، ووقع في « الجمع بين الصحيحين للحمدى » يأتيها في الفرج، وهو عنده بحسب ما فهمه، ثم وقفت على سلفه فيه وهو البرقاني فرأيت في نسخة الصنعاني « زاد البرقاني يعنى الفرج » ولم يرض ابن حجر بهذه التكملة فقال: « وليس هذا مطابقا لما في نفس الرواية عن ابن عمر؛ لما سأذكره وقد قال أبو بكر بن العربي في « سراج المريدين » أورد البخاري هذا الحديث في التفسير فقال « يأتيها في ... » وترك بياضا واستأنف قائلا والمسألة مشهورة، صنف فيها محمد بن سحنون جزءا، وصنف فيها محمد بن شعبان كتابا. وبين أن حديث ابن عمر في إتيان المرأة في دبرها أ.هـ.

ثم بين ابن حجر الحديث الأول بالتكملة الحقيقية التي أخرجها إسحاق بن راهوية عن ابن عون بالإسناد المذكور عند البخاري وقال بدل قوله حتى انتهى إلى مكان « حتى انتهى إلي قوله » نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » فقال أتدرون فيما أنزلت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن » قال وهكذا أورده ابن جرير من طريق إسماعيل بن عليه عن ابن عون مثله، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي عن ابن عون نحوه، وأخرجه أبو عبيدة في « فضائل القرآن » عن معاذ بن عون فأبهمه فقال في كذا وكذا.

واستطرد ابن حجر في بيان تكملة الحديث الثاني فقال:

وأما رواية عبد الصمد فأخرجها ابن جرير في التفسير عن أبي قلابة

الرقاش عن عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي فذكره بلفظ «يأتيها في الدبر»، وهو يؤيد قول ابن العربي ويرد قول الحميدى كما بين التكملة لنفس الحديث في رواية أخرى عن محمد بن يحيى بن سعيد فقال وأما رواية محمد بن يحيى بن سعيد القطان فوصلها الطبرانى في «الأوسط» من طريق أبي بكر الأعين عن محمد بن يحيى المذكور بالسند المذكور إلي ابن عمر قال: «إنما نزلت علي رسول الله ﷺ «نساؤكم حرث لكم» رخصة في إتيان الدبر، قال الطبرانى: لم يروه عن عبد الله بن عمر إلا يحيى بن سعيد، تفرد به ابنه محمد، كذا قال، ولم يتفرد به يحيى بن سعيد فقد رواه عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر أيضا وقد روى هذا الحديث عن نافع أيضا جماعة غير من ذكرنا ورواياتهم بذلك ثابتة عن ابن مردويه في تفسيره، وفي «فوائد الأصبهانيين لأبى الشيخ»، و«تاريخ نيسابور للحاكم» و«غرائب مالك للدارقطنى» وغيرها (١).

تعليق الإمام القوطى على ما نسب لابن عمر :

روى النسائى عن أبى النضر أنه قال لنافع مولى ابن عمر قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر: أنه أفتى بأن يؤتى النساء فى أدبارهن. قال نافع إنهم كذبوا على، ولكن سأخبركم كيف كان الأمر: إن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عرض علي المصحف وأنا عنده حتى بلغ «نساؤكم حرث لكم» قال هل تدري ما أمر هذه الآية؟ إنا كنا معشر قريش نجبى النساء، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد من نساتنا، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمه، وكان نساء الأنصار إنما

(١) الفتح ج ١٠ ص ٥٧ ، ٥٨.

يؤتين على جنوبهن، فأنزل الله سبحانه «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» إلى أن قال: ولا ينبغي لمؤمن بالله واليوم الآخر أن يعرج فى هذه النازلة على زلة عالم بعد أن تصح عنه. وقد حذرنا من زلة العالم وقد روى عن ابن عمر خلاف هذا، وتكفير من فعله، وهذا هو اللائق به رضى الله تعالى عنه.

ثم ذكر مارواه الدارمى أبو محمد فى مسنده عن سعيد بن يسار أبى الحباب قال: قلت لابن عمر: ماتقول فى الجوارى حين أحض لهن؟ قال: وما التحميض؟ فذكرت له الدبر، فقال: «هل يفعل ذلك أحد من المسلمين؟!» (١).

٢- الإمام مالك:

- أ- فقد حكى عنه أنه أباح هذا الأمر، وذكره فى كتاب السر (٢).
- ب- أخرج الخطيب عن أبى سليمان الجوزجاني أنه سأله عن ذلك فقال له: الساعة غسلت رأس ذكرى منه (٣).
- ج- روى عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدى به فى دينى يشك فى أنه حلال (٤)، وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك (٥).

(١) القرطبى ج ٢ ص ٩٠١ : ٩٠٣.

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٩٠١.

(٣) روح المعانى ج ٢ ص ١٢٥.

(٤) المرجع السابق ص ١٢٤ -، والمغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٢ - ط الكليات الأزهرية.

(٥) المرجع السابق ص ١٢٥.

د- روى الدارقطنى فى « غرائب مالك » ماورد فى رواية الدراوردي عن مالك وعبيد الله بن عمر وابن ذئب ثلاثتهم عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « نزلت فى رجل من الأنصار أصاب امرأته فى دبرها ، فأعظم الناس فى ذلك فنزلت « نساؤكم حرث لكم » ، قال فقلت له من دبرها فى قبلها ؟ فقال : « لا إلا فى دبرها » .

تعليق الحافظ ابن حجر على هذه الرواية:

قال: قلت: وقد رواه عن عبد الله بن عمر أيضا ابنه عبد الله أخرجه النسائي أيضا وسعيد بن يسار وسالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع، وروايتهما عنه عند النسائي وابن جرير ولفظه « عن عبد الرحمن بن القاسم قلت لمالك إن ناساً يروون عن سالم: كذب العبد على أبى، فقال مالك: أشهد علي زيد بن رومان أنه أخبرنى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع، فقلت: إن الحارث بن يعقوب يروى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال أف، أو يقول ذلك مسلم، فقال مالك: أشهد على ربيعة لأخبرنى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر مثل ما قال نافع، وأخرجه الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقال: هذا محفوظ عن مالك صحيح» أ. ه روى الخطيب فى « الرواة عن مالك » من طريق إسرائيل بن روح قال: سألت مالكا عن ذلك فقال: ما أنتم قوم عرب؟ هل يكون الحرث إلا فى موضع الزرع؟ وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية، فلعل مالكا رجع عن قوله الأول، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلم يعمل به، وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته (١).

وقد علق ابن حزم على ماورد عن مالك بقوله: وما رويت إباحة ذلك عن أحد إلا عن ابن عمر وحده باختلاف عنه، وعن نافع باختلاف عنه، وعن مالك باختلاف عنه فقط (١).

وعلق الإمام القرطبي: على ماورد من أن لمالك كتاب «سر» بقوله: «حزاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب، ومالك أجل من أن يكون له كتاب سر»، ومانسب إلى مالك وأصحابه من هذا باطل وهم مبرأون من ذلك. وقد قال مالك لابن وهب وعلى بن زياد لما أخبراه أن ناساً بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك فنفر من ذلك، ويادر إلى تكذيب الناقل فقال: كذبوا علي، كذبوا علي، كذبوا علي ثم قال: أستم قوماً عرباً؟ ألم يقل الله تعالى: ﴿تَسَاوَوْا كَرْتُمْ لَكُمْ﴾ وهل يكون الحرث إلا في موضع النبت (٢).

٣- الإمام الشافعي:

حكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال: لم يصح عن رسول الله ﷺ في تحريمه ولا في تحليله شيء، والقياس أنه حلال (٣).
قال ابن حجر:

روى الربيع في «الأمر» عن الشافعي قال: احتملت الآية معنيين: أحدهما: أن تؤتى المرأة حيث شاء زوجها، لأن «أنى» بمعنى أين شئتم، واحتملت أن يراد بالحرث موضع النبات، والموضع الذي يراد به الولد هو الفرج دون ماسواه. وقال فاختلف أصحابنا في ذلك. وأحسب أن كلا من

(١) المحلى بالآثار ج ٩ ص ٢٢٢ - ط دار الفكر.

(٢) القرطبي ج ٢ ص ٩٠١.

(٣) سبل السلام ج ٣ ص ٢٠٢.

الفريقين تأول ما وصفت من احتمال الآية، قال فطلبنا الدلالة فوجدنا حديثين:-

أحدهما ثابت- وهو حديث خزيمة بن ثابت في التحريم- فقوى عنده التحريم. وحديث خزيمة رواه الشافعي وأحمد والنسائي وابن ماجه، وابن حبان وأبو نعيم بأسانيدهم إلى خزيمة بن ثابت أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن فقال: حلال، فلما ولي الرجل دعاه- أو أمر به فدعي. فقال «كيف قلت؟ في أي الخريزتين؟ أمن دبرها في قبلها؟ فنعم، أم من دبرها في دبرها فلا؟ إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن».

وروى الحاكم في «مناقب الشافعي» عن طريق ابن عبد الحكم أنه حكى عن الشافعي مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن في ذلك، وأن الحسن احتج عليه بأن الحرث إنما يكون في الفرج، فقال له فيكون ماسوى الفرج محرماً فالتزمه، فقال أرأيت لو وطئها بين ساقيهما أو في أعكانهما أفى ذلك حرث؟ قال: لا. قال أفيحرم؟ قال: لا؛ قال: تحتج بما لا تقول به. قال الحاكم: لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم، وأما في الجديد فصرح بالتحريم أ. هـ.

وقد روى الأصم عن الربيع: أن الشافعي نص علي تحريمه في ستة كتب من كتبه، ويحتمل أن يكون ألزم محمداً بطريق المناظرة وإن كان لا يقول بذلك، وإنما انتصر لأصحابه المدنيين، والحجة عنده في التحريم غير المسلك الذي سلكه محمد كما يشير إليه كلامه في «الأم» (١).

(١) فتح الباري ج ١١ ص ٦٠.

قال الأمير الصنعاني:

وروى عن الشافعي أنه قال لم يصح في تحليله ولا تحريمه شيء ،
والقياس أنه حلال ولكن قال الربيع: والله الذي لا إله إلا هو لقد نص
الشافعي على تحريمه في ستة كتب، ويقال أنه كان يقول بحله في القديم.
وفي الهدى النبوي عن الشافعي أنه قال: لا أرخص فيه، بل أنهى
عنه. وقال إن من نقل عن الأئمة إباحته فقد غلط عليهم أفحش الغلط
وأقبحه، وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج، فيطأ
من الدبر لا في الدبر، فاشتبه على السامع. أ.هـ. (١)

ثانياً: من القائلين بالتحريم:

١- الحافظ ابن حجر :

عُلم أن ابن حجر أثبت إباحة ابن عمر للوطء في الدبر بالأحاديث
المذكورة سلفاً، إلا أنه أكد حرمة هذا الأمر بقوله في تعليقه على حديث جابر
رضي الله تعالى عنه أنه قال « كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها
جاء الولد أحول » فنزلت «تساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى
شئتم» وهذا السياق قد يوهم أنه مطابق لحديث ابن عمر، وليس كذلك. فقد
أخرجه الإسماعيلي من طريق يحيى بن أبي رائدة، وعن سفيان الثوري بلفظ
« باركة مدبرة في فرجها من ورائها ».

وكذلك أخرجه مسلم من طريق سفيان بن عيينة ، عن ابن المنكر
بلفظ: « إذا أتيت امرأة من دبرها في قبلها ».

(١) سبل السلام ج ٣ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

ومن طريق أبى حازم عن ابن المنكدر بلفظ «إذا أتيت امرأة من دبرها فحملت». وقوله «فحملت» يدل على المراد أن الإتيان فى الفرج لا فى الدبر.

وهذا كله يؤيد تأويل ابن عباس الذى رد به على ابن عمر، وقد أكذب الله اليهود فى زعمهم وأباح للرجال أن يتمتعوا بنسائهم كيف شاءوا، وإذا تعارض المجمل والمفسر قدم المفسر، وحديث جابر مفسر، فهو أولى أن يعمل به من حديث ابن عمر والله تعالى أعلم.

وقد ذهب جماعة من أئمة الحديث كالبخارى والذهلى والبزار والنسائى وأبى على النيسابورى إلى أنه لا يثبت فيه شئ. قلت: لكن طرقها كثيرة مجموعها صالح للاحتجاج به. ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قدمنا أحاديث الإباحة للزم أنه أبيح بعد أن حرم والأصل عدمه. فمن الأحاديث الصالحة الإسناد حديث خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان، وحديث أبى هريرة أخرجه أحمد والترمذى وصححه ابن حبان أيضا، وحديث ابن عباس وأخرجه الترمذى من وجه آخر بلفظ «لا ينظر الله إلى رجل أتى رجل أو امرأة فى الدبر».

وصححه ابن حبان أيضا، وإذا كان ذلك صالح أن يخص عموم الآية ويحمل على الإتيان فى غير هذا المحل بناء على أن معنى «أنى» حيث هو المتبادر إلى السياق، ويغنى ذلك عن حملها على معنى آخر غير المتبادر. والله تعالى أعلم.

٢- الإمام ابن حزم :

قال: احتجوا «المجيزون» بقول الله تعالى «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» وهذا لا حجة لهم فيه لأن «أنى» فى لفظة

العرب التي نزل بها القرآن إنما هي بمعنى «من أين» لا بمعنى: أين، فإذا ذلك كذلك. فإنما معناه «من أين شئتم» قال الله عز وجل ﴿يَا مَرْيَمُ أَنْكِ لَكَ هَذَا﴾ (٣٧: ٣) بمعنى من أين لك هذا وقالوا: لو حرم من المرأة شئ لحرم جميعها؟

قال أبو محمد: هذا كما قالوا لو لم يأت نص بتحريمه. قال على: إذا لم يتمكن من وطء المجموعة إلا بالإيلاج في الدبر، فوطئها حرام وربما مال الذكر إلى الدبر. قال أبو محمد.. فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجسور وعبد الله بن ربيع، قال أحمد: نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة، وقال عبد الله: نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشبح، ثم اتفق الأشبح، وابن أبي شيبة، قالا جميعا: نا أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخرمة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبر» هذا لفظ رواية عبد الله بن ربيع، ورواية أحمد «في دبرها» لم يختلفا في غير ذلك.

وبه إلى أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور نا سفيان - هو الثوري - حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن».

قال أبو محمد: وهذان خبران صحيحان تقوم الحجة بهما، ولو صح خبر في إباحة ذلك لكان هذان ناسخين له، لأن الأصل أن كل شئ مباح حتى يأتى تحريمه، فهذان الخبران وردا بما فصل الله تحريمه لنا وقد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة، وعلى بن أبي طالب، وأبي الدرداء وابن عباس، وسعيد

بن المسيب، وأبى مسلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وطاوس، ومجاهد وهو قول أبى حنيفة والشافعى، وسفيان الثوري، وغيرهم.
وما رويت إباحة ذلك إلا عن ابن عمر وحده باختلاف عنه، وعن نافع باختلاف عنه، وعن مالك باختلاف عنه فقط (١).

٣- العلامة الألوسى:

ياليت شعرى كيف يستدل بالآية على الجواز؟ ومع قيام الجواز كيف ينتهض الاستدلال لاسيما وقد تقدم وجوب الاعتزال في المحيض وعلل بأنه أذى مستقذر تنفر الطباع السليمة عنه، وهو يقتضى وجوب الاعتزال عن الإتيان فى الأدبار، لاشتراك العلة. ولا يقاس ما فى المحاشى دون دم الاستحاضة ودم انفجار العرق كدم الجرح. وعلى فرض تسليم أن «أنى» تدل على تعميم مواضع الإتيان كما هو شائع، يجاب بأن التقييد بمواضع الحرث يدفع ذلك، فقد أخرج ابن جرير، وابن حاتم عن سعيد بن جبير قال: بينما أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس- رضى الله تعالى عنهما- إذ أتاه رجل فقال: ألا تشفينى من آية المحيض؟ قال: بلى، فقرأ ﴿يسألونك عن المحيض﴾ إلى ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ فقال ابن عباس: من حيث جاء الدم من حيث أمرت أن تأتى فقال: كيف بالآية ﴿نساؤكم حرث لكم﴾؟ فقال: ويحك وفى الدبر من حرث؟ لو كان ما تقول حقاً لكان المحيض منسوخاً، إذا شغل من هاهنا جئت من هاهنا، ولكن أنى شتم من الليل والنهار، وقيل من تحريم الوطء بين الساقين وفى الأعكان، لأنها ليست موضع حرث كالمحاش مرفوع بأن الإماء فيما عدا الضمامين

(١) المحلى بالآثار ج ٩ ص ٢٢٠ : ٢٢٢.

لا يعد في العرف جماعاً ووطناً، والله تعالى قد حرم الوطء والجماع في غير موضع الحرث لا الاستمناء، فحرمة الاستمناء بين الساقين وفي الأعكان لم تعلم من الآية، إلا أن يعد إيتاءاً أو جماعاً وأنى به، ولا أظنك في مرة من هذا وبه الآية، إلا أن يعد إيتاءاً أو جماعاً وأنى به، ولا أظنك في مرة من هذا وبه يعلم ما في مناظرة الإمام الشافعي والإمام محمد بن الحسن، فقد أخرج الحاكم عن عبد الحكم أن الشافعي ناظر محمداً في هذه المسألة، أحتج عليه ابن الحسن بأن الحرث إنما يكون في الفرج فقال له: أفيكون ماسوى الفرج محرماً فالتزمه؟ فقال: أرأيت لو وطئها بين ساقبها أو في أعكانها، أو في ذلك حرث؟ قال: لا، قال: أفيحرم؟ قال: لا، قال: فكيف تحتج بما لا تقول به؟ (١).

ثم ذكر الألوسي ماورد عن رجوع الشافعي عن قوله القديم، وقد ذكرته سلفاً.

٤- الإمام القرطبي:

بعد أن ذكر القرطبي عدة أحاديث ما بين البخاري وغيره قال: هذه الأحاديث نص في إباحة الحال والهيئات كلها إذا كان الوطء في موضع الحرث، أي كيف شئت من خلف ومن قدام، وباركة ومستلقية ومضطجعة، فأما الإتيان في غير المأتى فما كان مباحاً، ولا يباح. وذكر الحرث يدل على أن الإتيان في غير المأتى محرم، وحرث تشبيه؛ لأنهن مزدرع الذرية، فلفظ الحرث يعطى أن الإباحة لم تقع إلا في الفرج خاصة إذ هو المزدرع وأنشد ثعلب:

(١) روح المعاني ج ٢ ص ١٢٥.

إنما الأرحام أرضون لنا محترثات

فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات

ففرج المرأة كالأرض، والنطفة كالبذر، والولد كالنبات. فالحرث بمعنى المحترث ووحيد الحرث لأنه مصدر، كما يقال: رجل صوم وقوم صوم. وقوله تعالى: «أنى شئتم» معناه عند الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى: من أى وجه شئتم مقبلة ومدبرة. و«أنى» تجئ سؤالاً وإخباراً عن أمر له جهات، فهو أعم فى اللغة من «كيف» ومن «أين» هذا هو الاستعمال العربى فى «أنى» وقد فسر الناس «أنى» فى هذه الآية بهذه الألفاظ.

إلى أن قال: «وما استدل به المخالف من أن قوله عز وجل «أنى شئتم» شامل المسالك بحكم عمومها فلا حجة فيها؟ إذ هى مخصصة بما ذكرناه وبأحاديث صحيحة حسان شهيرة؟ رواها عن رسول الله ﷺ اثنا عشر صحابياً، يمتون مختلفة، كلها متواترة على تحريم إتيان النساء فى الأدبار. وذكرها أحمد بن حنبل فى مسنده، وأبو داود والنسائى والترمذى وغيرهم وقد جمعها أبو الفرج بن الجوزى، بطرقها فى جزء سماه «إظهار إدبار»، من أجاز الوطء فى الأدبار».

وهذا هو الحق المتبع والصحيح فى المسألة. (١)

٥- قال العلامة ابن القيم:

وأما الدبر، فلم يبيع قط على لسان نبي من الأنبياء؛ ومن نسب إلي بعض السلف إباحة وطء الزوجة فى دبرها فقط غلط عليه. ثم ساق

(١) القرطبى ج ٢ ص ٢٠٣.

أخبار النهي عنه. وقال بعد: وقد دلت الآية علي تحريم الوطء في دبرها من وجهين:

أحدهما: أنه إنما أباح إتيانها في الحرث وهو موضع الولد، لا في الحشى الذى هو موضع الأذى.

وموضع الحرث هو المراد من قوله «من حيث أمركم الله» الآية «فأتوا حرثكم أنى شئتم» وإتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضا لأنه قال «أنى شئتم» أى: من أين شئتم: من أمام أو من خلف، قال ابن عباس «فأتوا حرثكم» يعنى الفرج، وإذا كان الله عز وجل حرم الوطء في الفروج لأجل الأذى العارض، فما الظن بالحشى الذى هو محل الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جدا من أدبار الصبيان.

وأیضا فللمرأة حق علي الرجل في الوطء، ووطؤها في دبرها يفوت حقها، ولا يقضى وطرها ولا يحصل مقصودها وأیضا فإن الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له، وإنما الذى هیء له هو الفرج، فالعاديون عنه إلي الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا.

وأیضا فإن ذلك مضر بالرجل، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء من الفلاسفة وغيرهم؛ لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن؛ وزاحة الرجل منه، والوطء في الدبر لا يعين علي اجتذاب جميع الماء، ولا يخرج كل المحتقن لمخالفة للأمر الطبيعي.

وأیضا يضر من وجه آخر؛ وهو إحواجه إلي حركات متعبة جدا لمخالفته للطبيعة.

وأیضا فإنه محل القذر والنجس، فيستقبله الرجل بوجهه ويلا بسه.

وأىضا فإنه يضر بالمرأة جدا؛ لأنه وارد غريب، بعيد عن الطباع فإنه منافر لها غاية المنافرة.

وأىضا فإنه يحدث الهم والغم والنفرة عن الفاعل والمفعول.

وحشة تصير عليه كالسيماء، يعرفها من له أدنى فراسة.

وأىضا فإنه يوجب النفرة والتباغض الشديد، والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد.

وأىضا فإنه يفسد حال الفاعل والمفعول فسادا لا يكاد يرجى بعده صلاح إلا أن يشاء الله بالتوبة النصوح.

وأىضا فإنه يذهب المحاسن منهما ويكسوهما ضدتهما. كما يذهب بالمودة بينهما ويبدلهما بها تباغضا وتلاعنا.

وأىضا فإنه من أكبر أسباب زوال النعم وحلول النقم، فإنه يوجب اللعن والمقت من الله، ورعراضه عن فاعله، وعدم نظره إليه فأى خير يرجوه بعد هذا؟ وأى شر يأمنه؟ وكيف حياة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقتته، وأعرض عنه بوجهه ولم ينظر إليه؟

ثم قال ابن القيم: وأىضا فإنه يذهب الحياء جملة، والحياء هو حياة القلوب، فإذا فقدتها القلب استحسن القبيح واستقبح الحسن، وحينئذ فقد استحکم فساده.

وأىضا فإنه يحيل الطباع عما ركبها الله، ويخرج الإنسان عن طبعه إلى طبع لم يركب الله عليه شيئا من الحيوان بل هو طبع منكوس. وإذا نكس الطبع انتكس القلب، والعمل والهدى، فيستطيب حينئذ الخبيث من الأعمال والأفعال والهيئات، ويفسد حاله وعمله بغير اختياره.

وأيضاً فإنه يورث من الوقاحة والجراة مالا يورثه سواه. وأيضاً فإنه يكسو العبد من حلة المقت والبغضاء وازدراء الناس له، واحتقارهم إياه، واستصغارهم له ما هو مشاهد بالحس.

فصلاة الله وسلامه على من سعادة الدنيا والآخرة في هديه واتباع ما جاء به، وهلاك الدنيا والآخرة في مخالفة هديه وما جاء به. أ هـ (١).

٦- قال الأستاذ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي:

أخرج ابن ماجه في ٩: كتاب النكاح، ٢٩ باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، حديث ١٩٢٣ وهذا الحديث نصه: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها» في الزوائد: إسناده صحيح لأن الحارث بن مخلد (أحد رجال السنة)، ذكره ابن حبان في الثقات. وباقى الإسناد ثقات.

قال السندی: والحديث قد رواه أبو داود والترمذي بلفظ قريب من هذا. ورواه أيضا الدارمي في سننه في:

١- كتاب الوضوء، ٤٤- كتاب التفسير، ٢٠- سورة البقرة، ٢٧

باب حدثنا عبد بن حميد، هذا الحديث ونصه: عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت، قال: «وما أهلكك؟» قال: «قلت رحلى الليلة، قال فلم يرد عليه رسول الله ﷺ شيئاً، قال: «فأوحى إلى رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ أقبل وأدبر. واتق الدبر والحیضة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب (٢).

(١) زاد المعاد ج ٣ ص ٢٢٦ - وما بعدها ط الريان.

(٢) تفسير القاسمي ج ٣ هامش ص ٥٧٢، ٥٧٣.

٧- قال ابن قدامة المقدسي:

ولا يحل وطء الزوجة في الدبر في قول أكثر أهل العلم منهم: على وعبد الله وأبو الدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأبو هريرة، وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ورويت إباحته عن ابن عمر وزيد بن اسلم ونافع ومالك. وروى عن مالك أنه قال «ما أدركت أحد اقتدى به في ديني يشك في أنه حلال» وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك. واحتج من أحله بقول الله تعالى ﴿تساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ وقوله سبحانه ﴿والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾.

ولنا: ما روى أن رسول الله ﷺ قال «إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أعجازهن» وعن أبي هريرة وابن عباس عن النبي ﷺ قال «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأة في دبرها» رواهما ابن ماجه. وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال «من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد» رواه كلهن الأثرم. فأما الآية فروي جابر قال «كان اليهود يقولون إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من ورائها جاء الولد أحول فأنزل الله ﴿تساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ من بين يديها ومن خلفها غير أن لا يأتيها إلا في المأتى». متفق عليه وفي رواية «إنها مقبلة مدبرة إذا كان ذلك في الفرج» (١).

٨- قال الأمير الصنعاني:

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ملعون من أتى امرأة في دبرها»^(١) رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالإرسال. روى هذا الحديث بلفظ من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وعمر وخزيمة وعلي بن طلق، وطلق بن علي، وابن مسعود، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، والبراء، وعقبة، وابن عامر، وأنس وأبو ذر، وفي طرقه جميعها كلام الرواة ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواه يشد بعض طرقه بعضا ويدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن، إلي هذا ذهب الأمة إلا القليل للحديث. هذا ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله سبحانه ولم يحل تعالى إلا القبل كما دل له قوله «فأتوا حرثكم أنى شئتم» وقوله «فأتوهن من حيث أمركم الله» فأباح موضع الحرث والمطلوب من الحرث نبات الزرع فذلك النساء الغرض من إتيانهن هو طلب النسل، لا قضاء الشهوة، وهو لا يكون إلا في القبل، فيحرم ما عدا موضع الحرث ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلا للزرع وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج فمأخوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج^(٢).

ثالثا: مذهب الشيعة:

اختلف الشيعة الإمامية فيما بينهم، فمنهم من أباح وطء المرأة في دبرها، ومنهم من حرم ذلك وقد أورد ذلك السيد محمد حسين الطباطبائي

(١) أبو داود كتاب النكاح ٢١٦٢، أحمد باقى مسند المكثرين ح ٩٨٥٠.

(٢) سبل السلام ٢٠٢/٣.

فى تفسيره «الميزان» فقال فى تفسير قوله تعالى: «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» والتعبير عن النساء بالحرث لا يخلو من الدلالة على أن المراد التوسعة فى إتيان النساء من حيث المكان أو الزمان^(١).
ثم عرض عدة روايات لأئمة مذهب البعض منها يحرم الوطء فى الدبر، والبعض منها يبين أنه ليس به بأس، وإن كان قد انتصر للروايات المحرمة لهذا الأمر، إلا أنه عاد فقال: «وقول أئمة أهل البيت. وإن كان هو الجواز، على كراهة شديدة على ما رواه أصحابنا بطرقهم الموصولة إليهم عليهم السلام، إلا أنهم عليهم السلام لم يتمسكوا فيه بقوله تعالى نساؤكم حرث لكم» بل استدلوا عليه بقوله تعالى حكاية عن لوط عليه السلام قال: «قال هؤلاء بناتى إن كنتم فاعلين»^(٢) حيث عرض عليه السلام عليهم بناته، وهو يعلم أنهم لا يريدون الفروج، ولم ينسخ الحكم بشىء من القرآن^(٣) أ.هـ.

وهذا استدلال فاسد من وجهين:

الأول: تم الحق تبارك وتعالى قوله «هؤلاء بناتى هى أطهر لكم» بقوله تعالى «لقد علمت مالنا فى بناتك من حق وإنك لتعلم ما نريد»^(٤) وهذا دليل واضح من القرآن على أن هؤلاء لم يكن لهم فى قبول النساء لا فى القبل ولا فى الدبر، بل إن نبي الله لوط أشرف من أن يمنعهم من إدبار الرجال بأدبار النساء، ولم يقصد فى دعوته إلا الزواج

(١) تفسير الميزان ج ٢ ص ٢١٢، ط مؤسسة الأعلمي طهران.

(٢) ١٥ الحجر (٧١).

(٣) تفسير الميزان ج ٢ ص ٢١٩.

(٤) ١١ هود ٧٨، ٧٩.

المعلوم لهم، وقد بين الحافظ ابن كثير تفسير ردهم على لوط بقوله «إنك لتعلم أن نساءنا لا إرب لنا فيهن ولا نشتهيهن» «إنك لتعلم ما نريد» أي ليس لنا غرض إلا في الذكور، وأنت تعلم ذلك» (١).

الثاني: في تفسير قوله تعالى «هؤلاء بناتى إن كنتم فاعلين» أي فتزوجوهن ولا تركنوا إلى الحرام. وقد تقدم بيان هذا فى هود (٢). وهو «هن أظهر لكم» ابتداء وخبر أى أزوجكموهن، فهو أظهر لكم مما تريدون أى أحل، والتطهر التنزه عما لا يحل (٣).

رابعاً: مجمل القول:

وقد أجمل الفخر الرازى في هذه المسألة فقال:

فأما القول الأول فهو الحرمة وعليه أكثر أهل العلم واحتج أصحاب هذا القول بحجج.

الحجة الأولى: أن الله تعالى قال فى آية المحيض «قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض» فجعل قيام الأذى علة فى حرمة إتيان موضع الأذى، ولا معنى للأذى إلا ما يتأذى الإنسان منه وهاهنا يتأذى الإنسان بنتن روائح ذلك الدم، وحصول هذه العلة فى محل النزاع أظهر، فإن كانت تلك العلة قائمة هاهنا وجب حصول الحرمة.

الحجة الثانية: قوله تعالى: «فأتوهن من حيث أمركم الله» وظاهر الزمر للوجوب، ولا يمكن أن يقال: أنه يفيد وجوب إتيانهن لأن ذلك

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٧٠٢، دار الفكر.

(٢) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٦٥٥، الريان.

(٣) المرجع السابق ص ٣٣٠٦.

غير واجب، فوجب حمله على أن المراد منه أن من أتى المرأة وجب أن يأتيها في ذلك الموضع الذي أمر الله تعالى به.

الحجة الثالثة: وهي أدلة من السنة: روى خزيمة ابن ثابت أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن اتیان النساء في أدبارهن فقال النبي ﷺ «حلال، فلما ولي الرجل دعاه فقال: كيف قلت في أي الخريزتين، أمن قبلها في قبلها فنعم، أمن دبرها في قبلها فنعم، أمن دبرها في دبرها فلا، إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن» (١).

أما من قالوا بالجواز فاحتجوا بحجج:

الحجة الأولى: الاستدلال بالآية من وجهين:

الوجه الأول: أنه تعالى جعل الحرث اسماً للمرأة، فيكون هذا إطلاقاً يشمل جميع بدن المرأة فيدخل فيه محل النزاع.

ويجاب عنه بأن: الحرث اسم لموضع الحراثة، ومعلوم أن المرأة بجميع أجزائها ليست موضعاً للحراثة، فامتنع إطلاق اسم الحرث على ذات المرأة.

الوجه الثاني: أن كلمة أنى معناها أين، فكلمة أين شئت، تدل على تعدد الأمكنة.

ويجاب عنه بأن: لما ثبت أن المراد بالحرث موضع معين لم يمكن حمل (أنى شئت) على التخيير في الأمكنة.

الحجة الثانية: التمسك بعموم قوله تعالى ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ فقد ترك العمل به في حق الذكور لدلالة الإجماع، فوجب أن يبقى معمولاً به في حق النساء.

ويجاب عن هذه الحجة: أن قوله تعالى هذا عام ودلائلنا خاصة،
والخاص مقدم على العام.

الحجة الثالثة: توافقنا على أنه لو قال للمرأة: دبرك على حرام
ونوى الطلاق أنه يكون طلاقاً، وهذا يقتضى كون دبرها حلالاً له.
ويجاب عن هذه الحجة: أن قوله: دبرك علي حرام، إنما صلح أن يكون
كنية عن الطلاق، لأنه محل الملاعبة والمضاجعة، فصار ذلك كقوله: يدك
طالق والله تعالى أعلم.

وخلاصة القول: فقد بينا أن قوله تعالى (قل هو أذى) يدل على
التحريم، لوجود العلة المقتضية له، فلو جوزنا ذلك، لكان جمعا بين دليل
التحريم، ودليل التحليل في موضع واحد، والأصل أنه لا يجوز، وأيضاً
فالروايات المشهورة في كون سبب النزول هو اختلافهم في أنه: هل يجوز
إتيانهم من دبرهن في قبولهن؛ وسبب النزول لا يكون خارجاً عن الآية،
ومتى حملنا الآية على هذه الصورة لم تكن الآية نزلت على ذلك
السبب. (١)

(١) راجع : التفسير الكبير للرازي ج ٣ ص ٣٥٢، ٣٥٦، الباب ج ٤ ص ٨٢،

بتصرف.

الخاتمة

وبعد فقد قمت - بفضل الله تبارك وتعالى - فى هذا البحث بذكر ما بينه العلماء من تفسير القرآن بالقرآن ثم ذكرت ما تيسر لى من السنة الصحيحة عن النبى وأقوال الصحابة والتابعين لإظهار الحق عند المحققين من العلماء والرد على المخالفين سواء كان الخلاف بسبب نص اختلف فى فهمه أو دليل وصل إلي أحدهم دون الآخر أو دليل اختلف فيه بين الصحة والضعف وقد أردت أن أتى بالأدلة الكثيرة التي تبين الحق في المسائل الشائكة التي اشتد فيها خلاف العلماء وقد خرجت - بفضل الله تعالى - من هذا البحث بعدة نتائج كما يلي:

- ١- الأحكام المترتبة على الحيض ومنها حرمة الصلاة أثناء الحيض - حرمة الصيام - حرمة الطواف - حرمة قراءة القرآن - حرمة مس المصحف وحمله - حرمة اللبث فى المسجد والاعتكاف فيه - حرمة الاعتداد بالأشهر حرمة الوطء فى الفرج حرمة الطلاق فى الحيض.
- ٢- معرفة مدة الحيض.
- ٣- ما يجب اعتزاله من المرأة أثناء الحيض.
- ٤- لماذا تعتزل الحائض ولا تعتزل المستحاضة.
- ٥- متى يحل قربان المرأة.
- ٦- صفة الغسل.
- ٧- الأمر بالإتيان بعد الطهر للندب لا للوجوب.
- ٨- بيان قوله تعالى «من حيث أمركم الله».
- ٩- لماذا قدمت كلمة التوابين على المتطهرين.

١٠- بيان معنى قوله تعالى « أنى شئتم ».

١١- جواز العزل.

١٢- حرمة وطء النساء فى الأدبار.

وقد تم بيان هذه المسائل بالتفصيل وأسأل الله العلي الكبير أن يكون
هذا البحث خالصا لوجهه الكريم.

والله المستعان.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، تنزيل من رب العالمين.
- أحكام القرآن لابن العربي، ط دار الكتب العلمية.
- أسباب النزول لعبد الفتاح القاضى، ط دار المصحف.
- أسباب النزول للسيوطى، ط دار التحرير، القاهرة سنة ١٣٨٢.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى، ط الدعوة.
- تفسير آيات الأحكام للسايس، ط، دار الكتب العلمية.
- تفسير ابن عطية، ط دار الكتب العلمية.
- تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت.
- تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور.
- تفسير الطبرى (جامع البيان)، المكتبة الألفية للسنة النبوية.
- تفسير فتح القدير للشوكانى.
- تفسير القرطبى، الريان.
- التفسير الكبير للفخر الرازى (مفاتيح الغيب)، ط الإيمان.
- تفسير الكشاف للزمخشري، ط دار الكتب العلمية.
- تفسير اللباب من علوم الكتاب لابن عادل، ط دار الكتب العلمية.
- تفسير محاسن التأويل للقاسمى، ط الحلبي.
- تفسير الميزان للطباطبائى، ط مؤسسة الأعلمي، طهران.
- تفسير النسفى، ط الأميرية.
- تلخيص الحبير لابن حجر، المكتبة الألفية للسنة النبوية.
- التمهيد لابن عبد البر، المكتبة الألفية للسنة النبوية، ووزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب.

الدر المنثور للسيوطي.

روائع البيان في تفسير آيات الأحكام للصابوني. ط مكتبة الغزالي .

زاد المعاد لابن القيم، الريان.

سبل السلام للصنعاني ، دار الحديث.

سنن أبي داود، المكتبة الألفية للسنة النبوية، دار الفكر، بيروت، المكتبة التجارية.

سنن ابن ماجه، المكتبة الألفية للسنة النبوية.

سنن البيهقي، المكتبة الألفية للسنة النبوية.

سنن الترمذي، المكتبة الألفية للسنة النبوية.

سنن الدارقطني، دار المحاسن.

شرح النووي على صحيح مسلم، ط الأميرية.

صحيح البخاري، المكتبة الألفية للسنة النبوية.

صحيح مسلم، المكتبة الألفية للسنة النبوية.

فتح الباري لابن حجر، دار ابن حيان، القاهرة.

الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للجمل، ط دار إحياء الكتب العربية.

لسان العرب.

المحلي بالآثار لابن حزم الأندلسي، المكتبة الألفية للسنة النبوية، دار الفكر، بيروت.

مذكرة في تفسير آيات الأحكام، ط القاهرة.

مسند أحمد، دار المعرفة.

المعجم الوجيز، الأميرية.

المغنى لابن قدامة، الكليات الأزهرية.
المقاصد الحسنة السخاوى، ط دار الكتب العلمية.
موسوعة الفقه الإسلامى وأدلته د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت.
موطأ مالك برواية محمد ابن الحسن، المكتبة الألفية للسنة النبوية،
الجبلى.
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكانى، المكتبة الألفية للسنة
النبوية.
